الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والأربعون

الوثائق الرسمية

PROVISIONAL

A/44/PV.42
17 November 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١١/٥٠٠

الرئيس :	السيد باولاك (نائب الرئيس)	(بولندا)
ثم :	السيد عابدون (نائب الرئيس)	(السودان)
ثم :	السيد باولاك (نائب الرئيس)	(بولندا)

- التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

(ط) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(أ) تقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(ب) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

89-64336/A ٨٩/ذ٣٠٠٨

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باولاك (بولندا) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٨٢ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :

(ط) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(أ) تقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/44/37)

(ب) مشاريع القرارات (A/44/37 ، الفقرة ٣ ، ١ (د - ١٠))

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو من مقرر اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، السيد جيمس موغمي ممثل أوغندا أن يتولى عرض تقرير اللجنة .

السيد موغمي (أوغندا) (مقرر اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض بالنيابة عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، التقرير (A/44/37) عن الدورة العاشرة للجنة المعقودة في الفترة من ٢١ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . ووفقا للإجراءات التي اعتمدتها اللجنة ، فإنها استفادت في دورتها العاشرة من المفاوضات التي جرت في وقت مبكر بين أعضاء المكتب المنتخبين .

واسمحوا لي في هذا الصدد ، أن أبلغ الجمعية العامة بأنه بناء على طلب اللجنة أخبرنا ممثل المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية التي سبق أن وافقت على تقديم شخص لمنصب الرئاسة في الدورة الـ ١١ للجنة الحكومية الدولية ، أن السيد باروخ ممثل تشيكوسلوفاكيا ونائب رئيس أكاديمية العلوم في تشيكوسلوفاكيا قد رشح لرئاسة الدورة الحادية عشرة للجنة . ونأمل أن يكون هذا التحديد المبكر لرئيس اللجنة الحكومية الدولية مما يتيح لأعضاء المكتب الآخرين فرصة التشاور في وقت مبكر بشأن الإعداد للدورة الحادية عشرة للجنة المقرر انعقادها في عام ١٩٩١ . وقد أثبت

النظام الخاص بتحديد أعضاء المكتب في وقت مبكر فعاليته ، ليس في الإعداد للدورة فقط ولكن لضمان الاستمرارية في أعمال اللجنة أيضا .

وفيما يتعلق بالتقرير ذاته ، يلاحظ أن الموضوع المضموني الذي تناولته اللجنة في هذا العام يتعلق باستعراض نهاية العقد لتنفيذ برنامج عمل فيينا . وكما استمعنا في الجلسة الاحتفالية صباح اليوم ، دعيت اللجنة الحكومية الدولية إلى استعراض المشكلات التي واجهتها في تنفيذ البرنامج بالإضافة إلى التقدم الذي أحرز في إدماج العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية . وقد تميزت تلك الدورة بمناقشات مضمونية وبإحساس بالجدية والإخلاص من جانب جميع الدول الممثلة في اللجنة .

وكان أمام اللجنة كأساس لمناقشاتها ، وثائق هامة جدا ، من بينها تقرير الأمين العام بشأن استعراض نهاية العقد لتنفيذ برنامج عمل فيينا ، بالإضافة إلى وثيقة خاصة بالمسائل المتعلقة باستعراض نهاية العقد . وتضمنت الوثيقة الأخيرة تقارير بشأن تقييم نظام التنبيه المبكر إلى التطورات التكنولوجية ، وتقرير اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثامنة ، وورقة معلومات أساسية بشأن حالة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في العالم معنونة "خيارات المستقبل" . وأحيطت اللجنة علما باجتماعات الخبراء على المستوى الإقليمي والأقاليمي ، التي عقدت في أربع مناطق مختلفة في البلدان النامية ، وكذلك بالاجتماع الأقاليمي الذي عقد في جمهورية المانيا الاتحادية للإعداد للاستعراض من جانب اللجنة . ويلخص تقرير الأمين العام نتائج هذه الاجتماعات بالإضافة إلى المعطيات الأخرى المتصلة بتنفيذ برنامج عمل فيينا ، بما في ذلك الاتجاه الرئيسي لإسهامات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرنامج .

وبعد سنوات من البحث عن نهج فعّال وسليم ، قررت اللجنة أن توجه عملها المقبل بحيث يساير المسائل الأساسية التي تتناولها الجمعية العامة ، جاعلة من التقييم التكنولوجي وسيلتها للتحليل .

وفي هذا السياق اختارت اللجنة الحكومية الدولية كإطار مضموني لدورتها القادمة موضوع : "الطرق والوسائل اللازمة لضمان مشاركة البلدان النامية في التعاون الدولي بشأن البحث والتطوير المتعلقين بالتكنولوجيات السليمة بيئيا ، والنقل السريع والفعّال لهذه التكنولوجيات إلى تلك البلدان" .

لقد أشير إلى هذا الجانب وغيره من الجوانب التي تناولها استعراض نهاية العقد لتنفيذ برنامج عمل فيينا ، في مشروع القرار الوارد في الصفحات من ٣ إلى ١١ من تقرير اللجنة .

وبعد سلسلة من المشاورات الشاقة التي أجراها المعنيون بما فيهم مجموعات شتى ممثلة في اللجنة ، اعتمدت اللجنة النص بتوافق الآراء . لذلك فإن اللجنة توصي الجمعية باعتماده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقول ان قائمة المتكلمين في المناقشة الخاصة بهذا البند ستغلق اليوم في الساعة ١٦/٠٠ . لذا ، أطلب من الممثلين الذين يودون المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في القائمة بأسرع ما يمكن .

تقرر ذلك .

السيد موسا هيتام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد جيمس موغومي مقرر الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، على عرضه لتقرير اللجنة .

بعد انقضاء عشر سنوات على مؤتمر فيينا ، لا يزال العالم يواجه تناقضا كبيرا . فبسبب ماتحقق من تقدم في أنواع التكنولوجيا الحديثة ، مثل الالكترونيات الدقيقة ، وتكنولوجيا المعلومات ، وتكنولوجيا الاحياء ، يتمتع ملايين البشر ممن يعيشون في المجتمعات الصناعية بمستويات لم يسبق لها مثيل من الرفاه المادي . وفي الوقت ذاته ، ينخرط ملايين البشر الذين يقطنون المناطق النامية ، في كفاح مرير من أجل البقاء والحصول على الكفاف . وفي الوقت الذي تتحرك فيه بعض البلدان قدما صوب

مجتمعات تقوم على أساس المعرفة والمعلومات تظل الغالبية في اقتصادات ما قبل العصر الصناعي . ونحن إذ ندخل السنة العاشرة لصدور برنامج فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، نجد البلدان النامية أنها لا تزال متخلفة عن تقدم الاختراعات التكنولوجية ، مما يعمق الهوة العلمية والتكنولوجية بين البلدان المتقدمة والنامية .

ومن المقبول الآن بشكل عام أن الآمال الكبيرة التي علقت على برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لم تتحقق . إلا أننا إذ نقول ذلك نخطئ خطأ جسيما إذا لم نفرق بين البرنامج وتنفيذه ، أو إذا قللنا من انجازاته العظيمة . فبرنامج عمل فيينا هو الذي سلط الأضواء الدولية على موضوع العلم والتكنولوجيا ، وهو الذي زاد من وعي الدول الأعضاء بهذه المسألة الهامة ، إذ أنه حتى ذلك الحين كانت النظرة السائدة هي أن العلم والتكنولوجيا يطبقان على أفضل وجه في قطاعات كالزراعة والصناعة والصحة . ولم يكن هناك إدراك بإمكانية تطبيقهما تطبيقا منفصلا بوصفهما وسيلة قائمة بذاتها . وفضلا عن ذلك كان الاعتقاد السائد أيضا أنه من الأفضل أن يترك جيل التكنولوجيات القائمة على أساس العلم للبلدان المصنعة ، وأن على البلدان النامية أن تقنع باستيراد التكنولوجيا وتطويعها فحسب .

وكان مؤتمر فيينا هو الذي نشر الرسالة الواضحة التي مفادها أن العلم والتكنولوجيا لهما في ذاتهما أهمية فائقة ، ولا يمكن الاكتفاء بنتائجهما المتضمنة في القطاعات العملية الأخرى ، وأنهما أيضا حيويان ولهما أهمية استراتيجية بحيث لا يمكن ترك تطورهما يتم في البلدان المصنعة دون سواها . ومهما بلغ قدر التكنولوجيا التي تنقل من البلدان المتقدمة فإنها لن تكون بديلا عن عملية خلق وتعزيز القدرات الوطنية العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية . وقد تكون رسالة فيينا الآن أكثر أهمية وملاحية وحيوية عما كانت عليه سنة ١٩٧٩ . فاليوم أكثر من ذي قبل أصبحت التكنولوجيات الحديثة وسائل قوية إذا ما تم التحكم فيها وتوجيهها على نحو ملائم ، يمكن أن توفر حافزا هاما للنمو والتنمية السريعين .

وتدرك مجموعة الـ ٧٧ تمام الإدراك التغيرات العالمية الهائلة التي حدثت خلال العقد الماضي . كما تدرك حشد المشاكل المختلفة والاكثر تعقيدا التي ولدتها هذه التغيرات . ويتطلب حل هذه المشاكل نهجا جديدا في التفكير يتسم بالجرأة والقدرة على الإبداع . فهناك بلدان نامية عديدة تواجه مشاكل للديون تعوق حركتها بل وتهدد بقاء مجتمعاتها ، ومع الترحيب بالخطط والمقترحات التي قدمت مؤخرا لتخفيف عبء الديون ، مع العمل على تحسين تلك الخطط وتوسيع نطاقها ، يتطلب الامر أن يدرس بعناية أكبر الإسهام الذي يمكن أن تقدمه التكنولوجيا الحديثة لتحسين القدرة التنافسية الصناعية والاقتصادية للبلدان المدينة من أجل تعزيز قدرتها على التصدير وتمكينها من تخفيض إجمالي ديونها الخارجية .

إن أثر التغير التكنولوجي على التجارة الدولية ، والتحول في المواقف التنافسية للبلدان في مجالي التصنيع والتجارة ، وزيادة أهمية التكنولوجيا بوصفها عاملا محددا للأوضاع النسبية للبلدان في الاقتصاد العالمي ، كلها قضايا يجب أن تبحث في الإطار الأوسع لدور العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية . فالتكنولوجيا الحديثة تشكل تحديا بالإضافة إلى أنها تتيح فرصا للمجتمع الدولي .

يوجد الآن توافق عام في الآراء على الصعيد الدولي بشأن أهمية المحافظة على البيئة . وفي حين أن العلاقة العضوية بين الفقر المدقع في العديد من البلدان النامية والمحافظة على البيئة ستجري مناقشتها في إطار عقد مؤتمر البيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ، من الملائم أن نركز الأضواء على مسألة اشتراك البلدان النامية في التعاون الدولي في أعمال البحوث ، وفي تطوير تقنيات سليمة بيئيا ، وفي النقل السريع والفعال لهذه التقنيات بشروط منصفة ومواتية . وتود مجموعة الـ ٧٧ أن توضح أنه ينبغي ألا يكون هناك أي عوائق أمام نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ، وأن تعامل هذه البلدان معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالوصول للتكنولوجيا . وينبغي ألا تقف حقوق براءات الاختراع ، وحقوق الطبع ، وحقوق الملكية الفكرية أمام التنمية في وقت كهذا عندما تكون البلدان النامية في مسيس الحاجة إلى إعادة تنشيط نموها الاقتصادي وتنميتها .

لقد ذكرت مجموعة الـ ٧٧ مرارا وتكرارا أن المحافظة على البيئة والتنمية ينبغي ألا يتحولا إلى شروطين إضافيين . وليس هناك أدنى شك في الحاجة إلى حماية النظام الايكولوجي الهش لكوكب الأرض ، وليس هناك من خلاف حول الحاجة إلى تطوير تقنيات سليمة بيئيا تتميز بكفايتها في استخدام الطاقة . ولكن من الواضح أيضا أن تكلفة تطوير هذه التقنيات ينبغي أن يتحملها أصحابها ، وأعني البلدان الصناعية التي أسهمت سياساتها وأعمالها إلى حد كبير في هذه الحالة . وفي وقت لا يسع فيه العديد من البلدان النامية الوفاء بمتطلبات بقائها ، سيكون من غير المنصف أن نتوقع منها أن تفي بالتكلفة التجارية لتطوير تلك التقنيات والحصول عليها . ومن الملائم أن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية قد اختارت هذا الموضوع مادتها المضمونية لدورتها الحادية عشرة ، ونأمل أن يقوم مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، بالتشاور مع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، بإعداد تقرير شامل وتحليلي يستخدم كأساس لنظر اللجنة الحكومية الدولية .

أود الآن أن أشير إلى أمر آخر نتج عن مؤتمر فيينا ونراه في غاية الأهمية : هو وضع ترتيبات مالية لمختلف برامج تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . كما أنه من الضروري في هذه المناسبة أن عدم وضع نظام تمويلي طويل الأمد ضمن الترتيبات المالية كان من الأسباب الداعية إلى الإحساس بخيبة الأمل على نطاق واسع فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا . وكان الاتفاق على إقامة نظام تمويلي هو محور توافق الآراء في فيينا ؛ وقد تقلص ذلك التمويل وأصبح الآن اعتمادا صغيرا في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بل إن وجوده ذاته معرض الآن للخطر . وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ بأنه ينبغي الحفاظ على صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ككيان قائم بذاته . وينبغي أن يقيم الصندوق والمركز علاقة عمل وثيقة وعضوية فيما بينهما لكي يعزز كل منهما اختصاص الآخر ومسؤولياته . وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا ، التي ما زال فيها العلم والتكنولوجيا في مستوى أولي ، وهي ما زالت متخلفة عن التيار الرئيسي للمجتمع العالمي في كل جهوده .

وفي الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد برنامج عمل فيينا آن الأوان للمجتمع الدولي لكي يقر بأن تنشيط التطوير المحلي للعلم والتكنولوجيا في البلدان النامية هو أحد الأهداف الانمائية الرئيسية للتسعينات . وبينما تقع المسؤولية الأساسية على عاتق البلدان النامية ذاتها ، فمن الواضح أيضا أن هذه العملية تتطلب دعما دوليا قويا ومستمرا ، ليس فحسب في صورة موارد ، بل أيضا في الوصول إلى التقنيات المتقدمة واستيعابها . إن بناء القدرات الوطنية لا يفترض بأي حال الكفاية الذاتية التقنية . ومن العناصر الجوهرية في بناء القدرة الوطنية ، القدرة على تقييم التكنولوجيا ، مما يمكن البلدان النامية من أن تجري تقديرا موضوعيا للأثر الكامل للتقنيات الجديدة بحيث يمكنها تطبيق سياسات ملائمة ترمي إلى زيادة فوائدها إلى أقصى حد وتقليل مخاطرها إلى أدنى حد .

ودور منظومة الأمم المتحدة في هذا المسعى الهام دور مركزي ، ليس فقط من حيث الموارد التي توجه إلى البلدان النامية في هذا المجال ، وإنما أيضا ، وهذا أهم من

الناحية الاستراتيجية ، من حيث الحفز والمصداقية . ويتعين على الامم المتحدة أن تكون في الطليعة للعمل على بناء ودعم القدرات الوطنية للبلدان النامية ، وضمان أن توجه الطاقات العلمية والتكنولوجية في العالم لصالح العالم النامي . إن صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد التنمية الرابع والدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة المعنية بإعادة تنشيط النمو الاقتصادي ، تهيئ فرصة مناسبة بشكل خاص لدمج أبعاد التغيير التكنولوجي في التيار الرئيسي لإدارة الاقتصاد الكلي .

ويسر مجموعة الـ ٧٧ اعتماد مشروع القرار الخاص بتنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بتوافق الآراء في الدورة الاخيرة التي عقدتها اللجنة الحكومية الدولية في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وأوصت فيها اللجنة الحكومية الدولية بأن ينظر في مشروع القرار المذكور لاعتماده في هذه الدورة للجمعية العامة . وتتطلع مجموعة الـ ٧٧ إلى اعتماده .

وختاما ، تود مجموعة الـ ٧٧ أن تؤكد مرة أخرى على استمرار صلاحية برنامج عمل فيينا وأهمية أهدافه الرئيسية التي تتمثل في : تعزيز القدرة العلمية والتكنولوجية الوطنية للبلدان النامية ؛ وإعادة هيكلة العلاقات العلمية والتقنية الدولية ؛ وتعزيز دور منظومة الامم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا ؛ وتوفير المزيد من الموارد المالية .

إن مجموعة الـ ٧٧ تؤيد بالكامل أنشطة مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، واللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . فقد ساهمت هذه الأجهزة مساهمة كبيرة في التنمية في البلدان النامية . وتحرص مجموعة الـ ٧٧ على أن تستمر هذه الأجهزة في عملها الجيد .

وأخيرا وليس آخرا تود مجموعة الـ ٧٧ أن تعبر عن تقديرها للأعضاء الحاليين والسابقين في اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بمناسبة الاعلان الهام المعنون "حتمية التجديد الاجتماعي" الذي صدر بمناسبة الذكرى العاشرة لبرنامج عمل فيينا .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أوضح ممثل ماليزيا لتوه الخطوط العامة لآراء مجموعة الـ ٧٧ عن العلم والتكنولوجيا وعن تطبيق برنامج عمل فيينا ، وهي آراء يؤيدها وفدي تماما .

وأود أيضا أن أوجه الشكر للمقرر على عرضه لتقرير اللجنة .

إن الاحتفال بالذكرى العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية هو مناسبة فريدة لاستعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا وكذلك للنظر في تأثير العلم والتكنولوجيا على التنمية بوجه عام وعلى المواقف النسبية لكل من البلدان النامية والمتقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

وقد أدى التقدم الذي لم يسبق له مثيل في العلم والتكنولوجيا في السنوات العشر الماضية إلى توسيع الهوة بدلا من تضييقها في القدرة التكنولوجية للبلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية . ولذا يحق لنا القول بأن هذه السنوات العشر حققت أقل بكثير من الآمال التي أثارها مؤتمر فيينا . ولم تتمكن الأمم المتحدة ، ولا اللجنة الحكومية الدولية ، ولا مركز تسخير العلم والتكنولوجيا ، على الرغم مما بذلته هذه الهيئات من جهود ، من تحقيق الدور المحدد لأي منها ، وذلك لأسباب متعددة ليس أقلها شأنا عدم توافر الموارد المالية الكافية .

ان مستوى التقدم التكنولوجي الذي تحقق في العالم المتقدم بعيد عن متناول البلدان النامية ، ولاسيما فيما يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة . ومن الواضح أن النمط الحالي للتعاون العلمي والتكنولوجي يجب أن يتغير . وينبغي النظر في حقوق براءات الاختراع وحقوق النشر وحقوق الملكية الفكرية على ضوء موارد العالم المتضائلة ، وادراك أن البيئة لم تعد تتحمل استمرار الوسائل التقليدية للتنمية . وتدرك البلدان النامية أنه لابد من تطبيق تكنولوجيات وعمليات انتاجية جديدة إذا أريد تحقيق التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار .

وتدعو الخبرة المكتسبة في تنفيذ برنامج عمل فيينا والفجوة العلمية والتكنولوجية بين البلدان المتقدمة والنامية في هذا العالم الذي يزداد فيه التكافل والتكامل ، إلى تجديد الجهود لتنفيذ ذلك البرنامج .

وقد وجه المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز اهتماما خاصا للعلم والتكنولوجيا باعتبارهما من العوامل الدافعة للتنمية والتغيير . وأصدر المؤتمر وثيقة خاصة بذلك جاء فيها أنه لم يتحقق تقدم يذكر في توفير الظروف المؤدية إلى سرعة تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية . كما أعربت الوثيقة عن القلق لكون نقل العلم والتكنولوجيا إلى البلدان النامية يجري ببطء وبصورة غير كافية . فالبلدان النامية ، ولاسيما أقلها نموا ، تحتاج إلى دعم دولي واسع النطاق لجهودها الوطنية من أجل اقامة وتعزيز وتطوير أسس العلم والتكنولوجيا لديها ، وكذلك دخولها مجال التعاون الدولي في هذا الميدان .

ولذا نرى أنه ينبغي لجميع البلدان أن تعمل معا لضمان التطبيق الأسرع لمنجزات العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية . ومن الصعب أن يتكلم المرء عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ثم لا يسلم في الوقت نفسه بالحاجة الماسة إلى نقل التكنولوجيا على النطاق العالمي . ودعوني أشير إلى أنه في أعقاب اكتشاف مصل شلل الأطفال أعلن الرئيس ايزنهاور رسميا أن تركيبة انتاجه وطريقة تعاطيه ستتاح لجميع البلدان ، وبذلك تيسر استخدام هذا العلاج في العالم كله . أليس هذا المثال النبيل نموذجا لنشر منجزات العلم والتكنولوجيا يجب الاقتداء به في ميادين الصحة

والاغذية والزراعة والبيئة ، حتى تصل تلك المنجزات لمن يحتاجون إليها ، كما كان الاطفال في أنحاء العالم في حاجة إلى العمل المضاد لشلل الاطفال ؟

السيد دنغ يوانهونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : اسمحوا لي أولا أن أهنئ السفير غاربا لانتخابه رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة . ويرجو الوفد الصيني أن تكلل أعمالها بالنجاح التام برئاسته المقتدرة .

عقدت الجمعية العامة للاحتفال بالذكرى العاشرة لبرنامج عمل فيينا ندوة خلال هذه الدورة حضرتها بعض الشخصيات البارزة وعدد من العلماء . وشرف الندوة أيضا الامين العام والسيد عبد السلام بحضورهما وبالبيانين اللذين أدليا بهما . وقد وفقت الامم المتحدة تماما في اتخاذ هذه الخطوة .

وأغتنم هذه الفرصة لابداء بعض الملاحظات على تقرير الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية .

لقد صدر برنامج عمل فيينا منذ عشر سنوات في لحظة تاريخية حاسمة في التطور العالمي ، وذلك لان تطورات سريعة في مجالات علمية جديدة مثل تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة ، وتكنولوجيا المعلومات ، والتكنولوجيا الحيوية ، والبيئة التي يعتمد عليها وجود الانسان ، بدأت تطرأ عليها تغييرات أساسية في السبعينات . كذلك تغيرت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للعالم ، كما تغيرت أساليب الحياة وأفكار الناس . وإلى جانب الامكانيات الجديدة ، تواجه البشرية أيضا تحديات ضخمة . وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذي عقد في فيينا منذ عشر سنوات برنامج عمل فيينا وصاغ المفهوم الهام المتعلق بالعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

وعند القاء نظرة إلى الوراء ، فإنها كانت خطوة تنم عن بصيرة من دون ريب ، أدت إلى انشاء هيئات علمية وتكنولوجية داخل منظومة الأمم المتحدة ، مثل اللجنة الحكومية الدولية التي قامت بعدد كبير من الأنشطة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا على الصعيدين الدولي والإقليمي ، ونفذت أكثر من ١٠٠ مشروع لتقديم المعونة التكنولوجية إلى البلدان النامية . وساهمت هذه المشروعات ، بدرجات متفاوتة ، في تحسين القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية لتلك البلدان ، وأتاحت فرصا جديدة للتبادل التكنولوجي والعلمي والتعاون بين الشمال والجنوب . كل هذا يساعد الناس على أن تفهم على نحو أفضل أن التقدم الاقتصادي في عالم اليوم لابد وأن يستند إلى التقدم العلمي والتكنولوجي ، وأن هذا التقدم ينبغي أن يستهدف بدوره النهوض بالتنمية الاقتصادية . فهذا هو السبيل الوحيد للنهوض بتنمية منسقة وقابلة للاستمرار في الاقتصاد ، والمجتمع ، والعلم والتكنولوجيا .

وبالطبع ، لابد من التسليم بأن تنفيذ برنامج العمل ليس مرضيا تماما . ولقد أعربت وفود بلدان عديدة عن قلقها بخصوص هذه المسألة في الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية . ومع أن البلدان النامية قامت بمجهودات جبارة خلال العقد الماضي لوضع العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية ، إلا أن النتيجة كانت أدنى بكثير من التوقعات . وهناك أسباب عديدة لذلك ، لكن السبب الرئيسي هو عدم وفاء بعض البلدان المتقدمة بالتزاماتها ، مما أدى إلى عجز في تمويل المشاريع العلمية والتكنولوجية الواردة في برنامج العمل .

لقد تضمن تقرير الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية تقييما واقعيا لأدائها فضلا عن أداء اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وصندوق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، كما حدد بعض المتطلبات الجديدة للعمل . وعلى امتداد السنوات الماضية قامت اللجنة الحكومية الدولية ومركز العلم والتكنولوجيا بعمل الكثير من أجل مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ برنامج العمل . كما قاما بتنسيق الأنشطة العلمية والتكنولوجية في داخل منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما في توجيه السياسة العامة ، والتقييمات الأكاديمية والتوقعات التقنية

المحتملة للبلدان النامية . ونحن نرى أن اللجنة الحكومية الدولية ، باعتبارها محفلا هاما للأمم المتحدة لمناقشة المسائل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والتنمية في عصرنا ، فإنه لا يكفي أن يستمر وجودها كهيئة مستقلة ، بل ينبغي تعزيز دورها أيضا . ونحن نقترح أن تقوم اللجنة باجراء تقييم تقني ، على أساس انتقائي ، لمسائل عالمية تتصل بالعلم والتكنولوجيا مثل الاستخدام الرشيد للموارد ، وحماية البيئة ، ومساعدة البلدان النامية على تحسين قدرتها على وضع تقديرات مستقبلية وعلى التكيف مع التطورات العالمية في ميداني العلم والتكنولوجيا ؛ وتقديم مساهمات في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي ؛ وأن تسعى للنهوض بإدماج العلم والتكنولوجيا في السياسات الاقتصادية الكلية وفي الإدارة على يد الحكومات الوطنية ، وادراج البند المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية" في جدول أعمال الجمعية العامة .

وفي السنوات الأخيرة ، حقق صندوق العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية بعض النجاحات الباهرة في مساعدة البلدان النامية على تضييق الهوة بين الشمال والجنوب في ميدان العلم والتكنولوجيا وذلك بالتغلب على النقص الحاصل في الأموال . وبذلك حظي الصندوق بتقدير العديد من البلدان النامية . ولابد من الاشارة بوجه خاص إلى أن أعمال الصندوق تتسم بطابع مميز فهي تختلف عن الأنشطة التقنية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ويرجع ذلك إلى أن الصندوق الذي يسترشد بسياسات اللجنة الحكومية الدولية ، يركز على الأنشطة التي تستهدف تعزيز القدرة الوطنية للبلدان النامية في ميدان العلم والتكنولوجيا . ويتمثل هدفه في خلق بنية أساسية أفضل في مجال العلم والتكنولوجيا توفر فوائد اقتصادية طويلة الأجل ، في حين تركز مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على جني فوائد مباشرة .

ونحن نقدر القرار الذي اتخذته اللجنة الحكومية الدولية في دورتها العاشرة بالابقاء على الصندوق ككيان قائم ، ونؤيد الاقتراح الداعي لادراج بند بعنوان "تمويل العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية" على جدول أعمال اللجنة في دورتها القادمة .

وقد أقام العديد من البلدان النامية ، بما فيها الصين ، علاقة تعاون طيبة مع الصندوق . وستواصل الحكومة الصينية دعمها المالي للصندوق في حدود الإمكان .

وقد اعتمد قراران موضوعيان بتوافق الآراء في الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية ، ونرى أن من المهم أن ينفذ هذان القراران تنفيذا فعالا ، إذ أن تطور التكنولوجيا المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة في السنوات الأخيرة قد أسهم في توسيع الهوة التكنولوجية والعلمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة . وعلى وجه الخصوص ، فإن البيئة الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية قد أعاقت بشكل خطير قدرة البلدان النامية على النهوض بالعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، واليوم ، ومع ازدياد الترابط الاقتصادي العالمي ، فإن مفهوم العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ينبغي أن يفهم بوصفه مفهوما متكاملا ومتعدد الجوانب من أجل التنمية المشتركة للانسانية جمعاء . إن تقييم وتدعيم مفهوم العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية على نحو مناسب مهمة تقع على عاتق البلدان النامية والتزام يجب أن تضطلع به البلدان المتقدمة .

وإذ نستعرض الماضي ونتطلع إلى المستقبل ، نرى أن العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ينبغي أن يستندا أساسا إلى اعتماد كل بلد على نفسه ، وأن على الدول الأعضاء أن تقرر خياراتها الخاصة في ضوء قدراتها واحتياجاتها ، وتمشيا مع سرعة تغير الحالة في تطور الاقتصاد العالمي وتقدم العلم والتكنولوجيا . وفي الوقت ذاته فإن التعاون العلمي والتكنولوجي والتبادل بين الدول أمران لا غنى عنهما وينسحب القول نفسه على المساعدة الخارجية . فبراءات الاختراع وحقوق النشر وحقوق الملكية الفكرية لا يجوز أن تكون عقبة أمام جهود البلدان النامية للنهوض بالتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي .

لأسباب تاريخية ، تمتلك البلدان المتقدمة النمو ما يزيد على ٩٥ في المائة من قدرة العالم العلمية والتكنولوجية . وينبغي لها أن تتحمل مسؤولياتها وأن تفي بالتزاماتها التي لا مفر منها تجاه التنمية المشتركة وحل المشاكل العالمية . ولن يكون هذا محققا لمصالح البلدان النامية فحسب ، بل انه سيخدم على المدى البعيد مصالح البلدان المتقدمة النمو أيضا .

لقد حازت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة على الاعجاب لجهودها في تسوية النزاعات الإقليمية وتعزيز الحوار وتخفيف حدة التوتر . والآن ، فانها تعمل جاهدة لتحسين الحالة الاقتصادية العالمية . ووفد الصين يحدوه الأمل في أن تقوم الأمم المتحدة أيضا بدور أكبر في أنشطة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

السيد شلاغل (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يوجد اليوم ادراك عام بأن استخدام العلم والتكنولوجيا شرط مسبق حاسم للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي . ويصدق هذا القول على جميع القطاعات الاجتماعية وعلى جميع البلدان . وينبغي ضم الجهود الوطنية والدولية بغية حشد الامكانيات الفكرية والمادية والمالية اللازمة للنهوض بالمهام المتنامية بسرعة . ويعد التعاون العلمي والتكنولوجي بين الشرق والغرب والجنوب ، والذي يدور على مستوى عالٍ ويغطي نطاقا واسعا من الموضوعات ، أحد تحديات عصرنا الكبرى .

وبرنامج العمل المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، الذي اعتمد في فيينا عام ١٩٧٩ ، يأخذ في حسبانه هذه الفرضية ، وقد وفر زخما مفيدا للتعاون في هذا الميدان . وخطوطه الارشادية الرئيسية المتصلة بالسياسات العلمية الوطنية والاستراتيجيات الدولية لم تفقد أهميتها . وينطبق هذا القول في المقام الأول على أهداف بعيدة المدى مثل تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية ، واعادة هيكلة أنماط العلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية المعمول بها ، وتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا ؛ وتدريب وتأهيل وطنيين من البلدان النامية ؛ واجراء مزيد من التطوير لنظم المعلومات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا واستخدامها .

وقد أصبح من الجلي للبعض أن قدرا من التقدم أحرز في هذا الميدان . فقد أثبتت اللجنة الحكومية الدولية والمركز المعني بالعلم والتكنولوجيا أنهما محفلان هامان للتعاون العلمي والتكنولوجي . وقد قاما بمبادرات نافعة ومعقولة تستهدف تحسين تنسيق الأنشطة العلمية والتكنولوجية في منظومة الأمم المتحدة والتعاون في تنفيذ برنامج فيينا بكفاءة أفضل . والندوة الأخيرة التي نظمتها اللجنة من الشخصيات البارزة في مجال السلم والتنمية ودور العلم والتكنولوجيا ما هي إلا مثال على هذه الأنشطة .

إلا أنه يتعين أن نلاحظ أيضا انه منذ أن اعتمد برنامج فيينا لم يطرأ أي تغير حقيقي على الوضع غير العادل الذي توجد فيه البلدان النامية فيما يتصل بتطبيق واستخدام العلم والتكنولوجيا ، بل إن الوضع غير المتكافئ لهذه البلدان تدهور في العديد من الحالات ، ويعود ذلك الى أمور عديدة ليس أقلها شأنا أزمة ديونها الخارجية الحادة . فالنقل الصافي للموارد من البلدان النامية ، الجاري منذ خمس سنوات ، أحدث آثارا خطيرة على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . كما أن انخفاض عائدات الصادرات قلل من قدرة البلدان النامية على الحصول على العلم والتكنولوجيا ؛ ويصاحب هذا في معظم الحالات انخفاض في أنشطة الاستثمار مما أدى الى تقييد أو حتى منع ادخال الاختراعات العلمية والتكنولوجية الى البلدان النامية .

لقد حددت اللجنة الحكومية الدولية في دورتها العاشرة الأخيرة مزيدا من المهام للتعاون العلمي والتكنولوجي في التسعينات في اطار منظومة الأمم المتحدة . ونحن نؤيد تكثيف التعاون الدولي في هذا المجال ، على نحو ما أكدته أيضا بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمتها الأخير في بلغراد . إلا أننا نؤيد أيضا مطلب اعتماد مدونة السلوك الدولية المتصلة بنقل التكنولوجيا دون تأخير . فقد غدت الحاجة ماسة لأن تصبح العلاقات التكنولوجية والعلمية الدولية أكثر استقرارا وأكثر موثوقية ويمكن التعويل عليها بشكل أكبر . ويجب أن تتاح لجميع الدول فرصة متكافئة للوصول الى الانجازات العلمية والتكنولوجية الجديدة دون أي تمييز . وبالمثل ، فإن تحسين

العلاقات الدولية يهيئ مناخا لامكانيات جديدة يمكن أن تستخدم لادخال مزيد من التطوير على التعاون العلمي والتكنولوجي في التسعينات . ويشمل هذا ازالة العقبات التي تنشأ عن دوافع سياسية عفا عليها الزمن مثل آلية "الكوكوم" .

ويتسم التطور الحالي للاقتصاد العالمي بعالمية المشاكل الاقتصادية على نحو لم يسبق له مثيل . ولا يمكن حل هذه المشاكل إلا اذا استخدمت آخر الانجازات العلمية والتكنولوجية استخداما نافعا وهادفا . ونحن نرى أن الاعتماد المتبادل المتزايد من جانب جميع الدول على الاقتصاد الدولي وكذلك على العلاقات العلمية والتكنولوجية يجب أن ينعكس بوضوح أكبر في الخطوط الارشادية للتعاون العلمي والتكنولوجي في اطار الأمم المتحدة في التسعينات . وينبغي للتعاون على صعيد العالم بأسره في هذا الميدان أن يأخذ في الحسبان مصالح ومشاكل جميع الأطراف المعنية .

ونحن نشعر أن من الأهمية بمكان ايلاء الاهتمام اللازم لاستخدام وتطبيق المجالات العلمية والتكنولوجية الجديدة والآخذة في الظهور . ويتعين تعبئة هذه الامكانية خصيصا من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية مع أخذ احتياجاتها المحددة وخصوصيتها بعين الاعتبار . ولذلك ، فاننا نؤيد ادخال مزيد من التحسين على نظام الانذار التكنولوجي المبكر ، كما نؤيد أن يصبح تقييم التكنولوجيا آلية فعالة للنهوض بعملية التنمية . وفي هذا الاطار ، ينبغي التركيز بشكل أكبر على العنصر الاجتماعي في التعاون الدولي ، بما في ذلك التعبئة المنهجية للموارد البشرية وتطويرها بوصفها محرك التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي أيضا .

والجمهورية الديمقراطية الالمانية تكرس مزيدا من الاهتمام لهذه المسائل . وان تنفيذ القرار ١٢٠/١٩٨٩ المتصل بتنمية الموارد البشرية - وهو قرار اعتمد بتوافق الآراء بمبادرة من الجمهورية الديمقراطية الالمانية في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيفية لهذا العام - له أهمية خاصة لعمل الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا . وبالمثل ، ينبغي أن ينظر في هذا الاطار إلى اجتماع الخبراء المعني بتقييم ميادين العلم والتكنولوجيا الجديدة والآخذة في الظهور ، الذي انعقد في

برلين في العام الماضي ، بالتعاون مع مركز الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا . ويتعين علينا أن نسعى لتعزيز أنشطة المركز هذه في المستقبل أيضا .

ويعلمنا التاريخ أنه يمكن استخدام العلم والتكنولوجيا إما لخدمة الانسان أو للاضرار به . والفترة الزمنية المتبقية لحلول عام ٢٠٠٠ فترة قصيرة . ولضمان أن تتمكن البشرية من تجاوزها ينبغي اتخاذ المزيد من الاجراءات الحاسمة للقضاء على خطر المحرقة النووية ولتحقيق نزع السلاح والحيلولة دون وقوع كارثة بيئية والتغلب على أسوأ أشكال التخلف .

وتزداد الحاجة لهذا حيث أن نزع السلاح سيوفر الموارد التي يمكن استخدامها في حل جميع هذه القضايا العالمية . وفي هذا السياق يتعين النظر الى أنشطة الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا ، والأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مطالبة بتمهيد الطريق للسلم العالمي ، وألا يستخدم التقدم العلمي والتكنولوجي إلا لهذا الغرض .

السيد بيتانكورث (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن إضفاء الطابع العالمي على المشاكل الدولية الكبرى من شأنه أن يتيح فرصة ممتازة للجهود المتعددة الأطراف لضمان توجيه العلم والتكنولوجيا ، على نحو فعال للنهوض بالتنمية بغية تحقيق السلم والأمن لكل الأمم ، وللاجيال القادمة . ومن الواضح أن التقدم التكنولوجي استخدم في العالم لتعزيز القوة العسكرية وزيادتها . ولدينا الآن ، حيث يسود جو التفاهم والحوار ، فرصة فريدة لضمان استخدام قوة الثروة التقنية والعلمية بأسرها للنهوض بهدف التنمية هذا .

وقد اشتركنا أثناء الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، في مناقشة حول مضمون هذه المسألة . وكان الموضوع الرئيسي هو استعراض برنامج عمل فيينا في نهاية العقد . وعلى نحو ما أعلنه رئيس اللجنة الحكومية الدولية بوضوح في التقرير المعروض على الجمعية :

"وكان هناك شبه إجماع على أن الأماني الكبار التي سادت مؤتمر فيينا لم تتحقق بعد الى حد كبير . ومع ذلك ، فإن التركيز الرئيسي لبرنامج عمل فيينا ، الذي نقل البعد الخاص بالعلم والتكنولوجيا الى صدر جدول أعمال الهيئات المتعددة الأطراف ، لايزال صحيحا ، كما أنه أصبح حاسما بدرجة أكبر . بيد أنه من الواضح على ما يبدو أنه بالرغم من صحة هذا التركيز ، فإن المجتمع الدولي لم يضع بعد تصميم الإطار ولم يعبئ الوسائل والمعارف اللازمة لحشد القوة الهائلة للعلم والتكنولوجيا الحديثين لخير الانسانية ، ولخير سكان العالم الثالث بوجه خاص" . (A/44/37 ، الصفحة هـ)

وفي هذا السياق ، فإن المناخ الاقتصادي الملائم والبيئة المتوازنة ، وتدريب مواردنا البشرية للتصدي للتحدي التكنولوجي للقرن القادم هي متطلبات أساسية . وعلى ضوء الحقائق الراهنة من الضروري إعطاء دور هام للأمم المتحدة ، ولاسيما مركز الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا ، بحيث يمكن أن يوفر لنا نظرة شاملة لجوهر العناصر والخيارات المتاحة .

وفيما يتعلق بالبيئة ، فكما ذكرنا في بياننا أمام الجمعية في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر عندما تحدثنا عن المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده عام ١٩٩٢ أنه لابد من الحرص على تطبيق التكنولوجيات المأمونة بيئيا . ولا يساورنا شك في أنه ينبغي أن يؤدي تطوير التكنولوجيا في المستقبل الى إيجاد علاقات تستفيد منها بلادنا من النقل الفعال للتكنولوجيا في إطار مناخ اقتصادي دولي عادل وملائم . وحيث أن الجانب التكتولوجي هو واحد من أشد العوامل اتصالا بالتحدي البيئي . فلابد أن يشارك في ذلك مركز الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا خلال المرحلة التحضيرية للمؤتمر . وبالاضافة الى هذا ، فالموضوع المضموني الذي أختير للدورة الحادية عشرة للجنة الحكومية الدولية "طرق ووسائل ضمان مشاركة البلدان النامية في التعاون الدولي في البحث والتطوير المتعلقين بالتكنولوجيات السليمة بيئيا ، والنقل السريع والفعال لهذه التكنولوجيات الى البلدان النامية" ويمكن أن يرسى مع التقرير الذي سوف يقدمها المركز الاسلامي لعملية كاملة للتبادل التكنولوجي خلال العقود المقبلة .

وعندما نتحدث عن التحدي التكنولوجي فلا يسعنا إغفال الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في بلادنا . وينبغي أن يسهم التكامل الاقتصادي للعالم الصناعي في زيادة تدفق الموارد الى البلدان النامية بحيث لا تشكل الحدود عقبة في طريق التجارة أو الإعلام . ولهذا فإننا نعتبر أن دور مركز الأمم المتحدة الخاص بالشركات عبر الوطنية بالغ الأهمية في تبادل الخبرات ، وفي تعزيز قدرة بلادنا التفاوضية .

وأخيرا ، نأمل أن يسفر اجتماع الشخصيات البارزة الذي عقد بناء على دعوة الأمين العام لمعالجة مسائل السلم والتنمية ودور العلم والتكنولوجيا عن تقديم بدائل جديدة لمواجهة التحديات التي تجابهنا .

السيد كاروكوبيرو - كامونانويري (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انتهي ممثل ماليزيا من عرض موقف مجموعة الـ ٧٧ بالنسبة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . ونشاطر تماما الآراء الواردة في بيان رئيس المجموعة .

منذ عشرة أعوام ، في فيينا ، توصلت أمم العالم الى توافق في الآراء حول مفهوم العلم والتكنولوجيا كأداة للتنمية . وحدد برنامج عمل فيينا العهود الأساسية المتعلقة بإعادة هيكلة العلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية وتعبئة الموارد اللازمة لبناء القدرة الداخلية للبلدان النامية لكي تختار العلم والتكنولوجيا وتتبناهما وتضفي عليهما الطابع الوطني وتستخدمها من أجل التنمية .

وإذ نقترب من بداية عقد جديد ونستعد للقرن الحادي والعشرين نجد أنفسنا بلا شك في مفترق للطرق ، ونواجه أكبر تناقض في هذا العصر . فنحن نسمع عن جو الانفراج والتغيرات الأساسية الإيجابية في العلاقات الدولية ، ونتحدث عن فجر فترة تتسم بخفض حدة التوتر وتذكرنا وسائل الإعلام يوميا بأوجه التقدم التي لم يسبق لها مثيل في الابتكارات التكنولوجية والعلمية ، وباندماج التكتلات السوقية والتعميم العالمي للأسواق المالية ، وأخيرا بالثورة في مجال الرقائق الالكترونية .

وفي نفس الوقت نسمع في كثير من أنحاء العالم النامي ، وفي افريقيا على وجه الخصوص ، عن أزمات أعباء الديون الثقيلة ، وتزايد الفقر ، والتدهور المفرط للبيئة . بل أنه في الوقت الذي تقترب فيه التسعينات نجد أن المناخ الدولي في مجالات الاقتصاد والعلم يعبر عن البعد السلبي للتحول الذي يجري في العلاقات الدولية الآن . وقد ثبت بوضوح عدم صحة مفهوم نظرية تساقط المنافع من أعلى .

كيف يمكن أن تتسم الأوضاع الاقتصادية في كثير من أنحاء العالم بالركود والتردي في نفس الوقت الذي يحدث فيه التقدم التكنولوجي العظيم ؟ وما السبب في اتساع الهوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ؟ وبعبارة أخرى ما الذي قضى على آمال واضعي برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؟

إن العلم والتكنولوجيا أصبحا المجال الرئيسي للأفضلية النسبية ، وهما العاملان اللذان يحددان القدرة التنافسية النسبية للبلدان والمؤسسات ، سواء في الانتاجية أو في التجارة الدولية . ولذا كان اتساع الهوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية هو السبب الأساسي في زيادة هامشية الدور الذي تضطلع به البلدان النامية . والواقع أن نصيب افريقيا في أسواق التجارة العالمية هبط بشدة فلم يعد يتجاوز ١,٥ في المائة .

إن استخدام المواد الجديدة والبدائل جعل افريقيا تتشبث بالعائدات التي تهبط بشدة لصادراتها من السلع مثل البن والكاكاو . ونتيجة للتقدم السريع في الهندسة الوراثية أصبح المزارع يبدو منتجا للأغذية باهظة التكلفة . كما أن المنتجات والتصميمات الجديدة خلقت أنماطا من الاستهلاك لا تتناسب مع القدرات الانتاجية لكثير من البلدان النامية .

إن التقدم في تكنولوجيا الإعلام وفي الاتصالات أدى الى إضفاء الطابع العالمي على الأسواق المالية والمنتجات المالية الجديدة . وقد نشأ مجال كامل جديد للخدمات التي يمكن الاتجار فيها . ولكن نتيجة لانخفاض مستوى التنمية التكنولوجية في القارة الافريقية ونقص الموارد اللازمة للبحوث والتطوير وعدم كفاية الترتيبات الإئتمانية للمشروعا الابداعية ، فإن افريقيا مرة أخرى لن تنتفع من التكنولوجيات التي لا غنى عنها في التعجيل بالتنمية .

إن الافتقار الى القدرات العلمية والتكنولوجية التي يحتاج اليها الكثير من البلدان الافريقية للحافظ على البيئة والموارد الطبيعية الاخرى وحمايتها ، هو الآن من مصادر القلق الرئيسية . ومازالت تحديات الجفاف وتدهور التربة وإزالة الغابات تحدق بالقارة الافريقية . ومازال المزارع الافريقي يعتمد على المجرفة في الزراعة ، وعلى الأصدقاء والاقارب في جنى المحاصيل والتخزين ، وعلى خشب الوقود لاستخدامات الطاقة .

ولكي تتوصل افريقيا الى التنمية التي تحقق الاكتفاء الذاتي وتحافظ على البيئة سيكون عليها أن تختار العمليات والتكنولوجيات التي تزيد الإنتاجية ولا يكون لها على البيئة غير أقل تأثير ممكن . وكان هذا في الواقع هو السبب في أن البلدان الافريقية حددت في إعلان كمبالا بشأن البيئة والتنمية الصادر في حزيران/يونيه ١٩٨٩ الأهداف التالية ، ضمن جملة أمور ، على الأصعدة الوطنية وشبه الإقليمية والاقليمية : أولا ، وضع تدابير تنظيمية جديدة للحوافز الاقتصادية لتعزيز البحث والتطوير وللاستثمار في التكنولوجيات التي تحقق كفاءة الاستفادة من موارد الطاقة المتجددة مثل الكتلة الاحيائية ، والطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة المولدة من الرياح . ثانيا ، إنشاء مصارف للمورثات ومستودعات للغلاف الحيوي بغية إقامة رابطة بين المستودعات الطبيعية والمناطق المحمية مثل الغابات الاستوائية ومصارف الجبلات الجرثومية ومراكز البحوث للتكنولوجيا الحيوية . ثالثا ، تطوير البحوث المتعلقة بالتصحر بغية النهوض بتكنولوجيات تثبيت الكثبان الرملية واختيار أنواع المحاصيل . رابعا ، وضع تدابير تشريعية وتنظيمية ، وكذلك برامج تدريبية ، لكي يتم التلائم بين التكنولوجيات الصناعية والأهداف البيئية .

لقد كان جوهر برنامج عمل فيينا هو الاتفاق على تعبئة الموارد بغية تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية لدى البلدان النامية على الأصعدة الوطنية وشبه الاقليمية والاقليمية ، بغرض تمكينها من إجراء البحوث واتخاذ القرارات المتعلقة بتحليل السياسات وتقييم التكنولوجيا وبناء المؤسسات وإنشاء أنظمة التمويل الفرعية وتشجيع الحصول على التكنولوجيا .

وفي الواقع ، نحن نعتقد انه اذا اتيحت لبلداننا فرصة لبناء قدرة ذاتية على اختيار العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية وتقييمهما واعتمادهما ، ستصبح افريقيا في وضع يسمح لها بأن : أولا ، تحسّن انتاج الاغذية وتجهيزها وتوزيعها من اجل الاستهلاك المحلي ، والمنافسة في التجارة الدولية ؛ ثانيا ، أن تحافظ على البيئة من خلال الحد من ازالة الغابات ، وتردي التربة ، والتقليل من آثار الجفاف وتطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا تلائم الظروف المحلية ؛ ثالثا ، أن تنعش المناطق الريفية عن طريق تنويع مصادر الطاقة وتطبيق برامج متكاملة في مجالات التعليم والصحة والمسكن والانتاجية العالية ؛ رابعا ، أن تزيد قدرتها على كشف المواد السامة والنووية والمواد الخطرة الاخرى وتحليلها وتدميرها .

ولذلك فاننا نعتقد انه ينبغي للبلدان الافريقية ، عند بناء قدراتها الوطنية الذاتية القابلة للاستمرار في مجال العلم والتكنولوجيا ، ان تركز على عدد من المجالات الحساسة ، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية ، والبحث والتطوير حسبما تقتضيه الحاجة ، ودور التعاون والتكامل الاقتصاديين على المستويين دون الاقليمي والاقليمي .

وهناك اعتراف الآن بالصلة بين العلم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية . ولكن هذا العنصر الحساس يغفل في كثير من الاحيان بسبب برامج التكيف الهيكلي الجارية ، ورغبة في تخفيض العجز المالي الحكومي . وتتطلب اقامة ثقافة علمية وتكنولوجية أن يزيد الاستثمار في التعليم وتحسين القدرات البشرية لتوليد المنافسة والعمالة الماهرة والتوظيف القائم على المعرفة والقدرة على الادارة . واذا اردنا تحويل الزراعة في افريقيا الى قطاع مبدع ومثمر ، يجب ان يتمكن المزارع الافريقي من تقييم المعلومات المتصلة بالتكنولوجيا المحسنة وفرص السوق .

وما برحت البلدان النامية تعاني من تهميش متزايد في مجال الموارد المستثمرة في تدريب العلماء واقامة المنشآت للبحث والتطوير . ووفقا لاحصائيات منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، كان هناك في عام ١٩٨٥ ، على سبيل

المثال ، ٥٠٠ ١ عالم لكل مليون افريقي ، بينما وصل هذا الرقم في امريكا الشمالية الى ٠٠٠ ١٣٦ عالم لكل مليون من السكان . وفي عام ١٩٨٠ كان الانفاق على البحث والتطوير التجريبي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي ٠,٣ في المائة بالنسبة لافريقيا ، و ٢,٤ في المائة بالنسبة لامريكا الشمالية ، و ٤,٦ في المائة بالنسبة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وقد زادت أزمة الديون في الثمانينات وبرامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي في افريقيا من تفاقم الوضع .

ويتعين علينا لدى رفع مستوى البحث والتطوير والترتيبات التنظيمية الاخرى للعلم والتكنولوجيا ان نكفل مشاركة والتزام كل من له مصلحة في ذلك . فلا يمكن استخدام الموارد الوطنية الشحيحة بطريقة فعالة ، ولا استخدام نتائج البحوث لمعالجة المسائل الانمائية مالم يكن المزارع ورجل الأعمال والمصرفي والمشرع جزءا من العملية . وقد يكون العالم والحقيقة الكونية المتصلة بالهندسة الوراثية والتكنولوجيا العضوية معروفة للعلماء . ولكن هذه المعرفة ستكون عديمة الفائدة لرجل الأعمال او المزارع الافريقي اذا لم تتوفر له القدرة على استخدامها لتطوير منتجات جديدة او التوصل الى بذور ومحاصيل مقاومة للآفات والجفاف . فلا بد من اشتراك العلماء والمشتغلون بالإرشاد الزراعي ووسائط الاعلام الوطنية ومدراء الائتمان ، وايضا مخترعي المنتجات ، معا في المساعي الوطنية من اجل اقامة قدرة ذاتية قابلة للاستمرار .

اننا نعتقد ان القطاعين العام والخاص يمكنهما بل ينبغي لهما القيام بدورين متكاملين في تخطيط وادارة الهياكل المؤسسية اللازمة لاقامة قاعدة علمية وتكنولوجية فعالة وتتسم بالكفاءة وقادرة على تطوير ذاتها . وبينما يمكن للقطاع الخاص القيام بدور حساس في التنمية وفي حيازة التكنولوجيا وتطويعها ، وكذلك في الاتجار بها ، فان هناك حاجة الى وجود سياسة واضحة وتوجيهات من جانب الدولة واستثمارات توفرها على مستويات الاقتصاد الكلي والجزئي والمتوسط . ولحكومات البلدان النامية دور واضح في وضع الاستراتيجيات القصيرة الأمد والطويلة الامد لتعزيز

موارد البيانات الوطنية وضمان اقامة صلة سليمة بين التكنولوجيا والنمو الاقتصادي والرفاهية ، ودعم الهياكل الاساسية للبحث والتطوير ، والتفاوض بشأن وضع القواعد المنصفة للتعاون الدولي .

وقد فشل برنامج عمل فيينا في حفز النقل الفعال للتكنولوجيا الى البلدان النامية في الثمانينات . ويعود ذلك بدرجة كبيرة الى عدم توافر الارادة السياسية لتعبئة الموارد المالية اللازمة للعلم والتكنولوجيا . ونعتقد انه لا ينبغي لنا عند اعادة تأكيد التزامنا ببرنامج عمل فيينا ان ننظر إليه كما لو كان قائمة نختار وننتقي منها . ويجب أن يكون هدفنا الرئيسي خلال التسعينات وضع ترتيبات تمويلية سليمة للعلم والتكنولوجيا . وفي الحقيقة ينبغي ان تتاح الفرصة للقيام بعمل ملموس في هذا المجال ، خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩٠ ، ومؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في عام ١٩٩٠ ، والعملية التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الرابعة ، ومؤتمر الامم المتحدة بشأن البيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ .

والى جانب المحاولات الرامية الى تعزيز تجميع الموارد داخل النظام الانمائي الثنائي والمتعدد الاطراف القائم ، ستكون هناك حاجة الى تفكير جديد ومبدع لوضع ترتيبات تمويلية ملموسة وكبيرة . ونحن نفضل الوصول الى الاسواق والحصول على التكنولوجيا لنتمكن من زيادة قدرتنا الانتاجية وتصنيع سلعنا ومنتجاتنا وتسويقها ؛ بدلا من الحصول على المزيد من المعونة المشروطة والمعونة الغذائية . وان المناقشة التي جرت صباح اليوم مع الفائز بجائزة نوبل الاستاذ عبد السلام وزملائه البارزين كانت منعشة بقدر ماكانت مولدة للافكار الجديدة .

وقد تابعت اوغندا عن كثب اعمال الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية المعقودة في آب/اغسطس الفائت . وقد بعث على تشجيعنا عدد من التوصيات المعروضة الآن على الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للموافقة عليها . ولا سبيل إلى المغالاة في أهمية قيام الامين العام

(السيد كاروكوبيرو - كامونانويري ، أوغندا)

بتعبئة الموارد الكافية لانجاز المزيد من الدراسات الرائدة حول بناء القدرات الذاتية على المستويين الوطني ودون الاقليمي . ويحدونا الأمل في ان تنتج المشاريع الرائدة مقترحات وبرامج ملموسة لتنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية في التسعينات .

اننا نتطلع الى توصيات مركز تسخير العلم والتكنولوجيا حول الوسائل والسبل التي تمكن البلدان الافريقية من تعزيز قدراتها على تقييم التكنولوجيات الجديدة ، ولاسيما المتصلة بالمواد الجديدة وتصنيع المواد الخام . ونأمل أن يتم الاضطلاع بالدراسة بالتشاور مع مؤسسات البحوث الافريقية ومختلف صانعي القرارات الافارقة . وينبغي ايضا بذل الجهود لربط هذه التوصيات بالعمل الذي يقوم به فريق الشخصيات البارزة التابع للأمين العام المعني بانسلع الاساسية الافريقية .

السيد تاناسي (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن النظر في البند الفرعي ٨٣ (ي) ، المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" الذي يصادف الذكرى العاشرة لاعتماد برنامج عمل فيينا بشأن هذا الموضوع يتيح لها فرصة التأكيد من جديد على الأهمية القصوى لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التقدم والرفاه في العالم المعاصر .

ونود أن نعرب عن تقديرنا للبيانين اللذين أدلى بهما الرئيس والأمين العام حول دور العلم والتكنولوجيا في التنمية . ويسعدنا أن نلاحظ أيضا الإسهامات التي قدمها فريق الشخصيات البارزة الذي تمت دعوته الى المقر وأعرب عن استعداده للتشاور بشأن السلم والتنمية ودور العلم والتكنولوجيا في تحقيق عالم أفضل .

إن التطور الكبير في مجال العلم والتكنولوجيا ، والاكتشافات العلمية الهامة ، في هذا الجزء الأخير من القرن كان يمكن أن يؤثر تأثيرا حاسما على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان ، وعلى القضاء على التخلف ، وتقدم البشرية جمعاء . فالتطورات التكنولوجية والنمو الاقتصادي يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا . ولهذا السبب بالذات ، فإننا نشاطر الرأي القائل بأن العلم والتكنولوجيا ينبغي أن يأخذا مكانهما في الاتجاه الرئيسي للفكر الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التخطيط والتنفيذ من قبل الدول الأعضاء والأمم المتحدة على حد سواء . وينبغي إدماج المنجزات التكنولوجية في عملية النمو الاقتصادي المنصف والاستقرار والسلم العالمي .

ويدل التطور الحاصل في الحياة الدولية على تزايد الوعي بأهمية تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عقب مؤتمر فيينا لعام ١٩٧٩ . وعلى الرغم من أن المنجزات التي تحققت في الثمانينيات لم ترق الى مستوى الأهداف التي حددها برنامج عمل فيينا ، فقد اجتاز هذا البرنامج اختبار الزمن على نحو رائع . وتحدي المصاعب الاجتماعية والاقتصادية ، كما أشارت الى ذلك اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها لهذا العام . وهناك رأي شائع بأن عدم تنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو مناسب يعزى بصفة أساسية الى الظروف غير

المؤاتية التي يمر بها الاقتصاد العالمي في العقد الحالي وعدم توفر التزام حقيقي بدعم قطاع العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية . ومن جهة أخرى ، نرى تناقضا بين الدور المتزايد للعلم والتكنولوجيا في الحياة اليومية للدول الأعضاء وبين تناقص الدعم للتعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال .

إنني أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تأييد وفدي لمطالب البلدان النامية فيما يتعلق بتهيئة ظروف أفضل للاستفادة من الإمكانيات الهائلة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . بل أن البلدان النامية ، في هذا العصر الزاخر بتطورات تكنولوجية لم يسبق لها مثيل ، ليس بمقدورها الاستفادة من الاكتشافات والابتكارات الجديدة . وحيث أن هذه البلدان لم تدع الى الاشتراك في هذه المنافع ، فإن الهوة العلمية والتكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو تزداد اتساعا . ويصدق ذلك بصفة خاصة في حالة وجود تكنولوجيات حديثة تؤثر بصورة مباشرة على مستقبل البشرية جمعاء .

ولم يمتد التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا خلال العقدين أو العقود الثلاثة الماضية الذي أدى الى توسيع حدود الإنتاج وزيادة الخيارات الى حد كبير ، الى البلدان النامية ، بسبب عدم توفر الموارد المادية والبشرية في هذه البلدان التي من شأنها أن تتيح لها إمكانية استيعاب تكنولوجيات جديدة وتطبيقها .

وفي هذا الصدد ، قد يكون من المفيد في مرحلة معينة أن ننظر في عقد مؤتمر ثان للأمم المتحدة بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، بهدف تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في تحقيق تعاون دولي أكبر في هذا المجال وتيسير حصول البلدان النامية على الكنولوجيات المتقدمة .

وفي رأينا أن استمرار سباق التسلح هو من العقبات الأساسية التي تعترض سبيل النهوض بالاكتشافات العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها . فسباق التسلح يحول دون استخدام موارد هائلة في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، وإنما يعمل على تبديد هذه الموارد في تكديس مزيد من الأسلحة الجديدة المتطورة . وإذا أردنا أن نتوخى الدقة ، فقد أدى سباق التسلح الى بروز اتجاه متزايد نحو اعتماد السرية في

مجالي العلم والتكنولوجيا . وأدى ذلك الى فرض القيود على التدفق الحر للأفكار الجديدة وعلى تشاطر الاستفادة من البحوث والتنمية . وفي العقد الماضي ، استخدمت اعتبارات الأمن العسكري بشكل متزايد في فرض قيود جديدة في مجال نقل التكنولوجيا .

وثمة عامل هام آخر يعرقل نقل التكنولوجيا لصالح البلدان النامية يتمثل في الكلفة العالية والشروط التجارية التقييدية على الدول المتلقية ، على الرغم من أن نفقات البحوث والتنمية فيما يتعلق بالتكنولوجيات المنقولة قد تمت استعادتها .

ويتأثر التقدم العلمي والتكنولوجي في البلدان النامية بالنقل العكسي للتكنولوجيا المعروف باسم "هجرة العقول" . وفي هذا الصدد ، هل لي أن أذكر أن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز قد أكدوا في مؤتمرهم المنعقد مؤخرا في بلغراد على الحاجة الى ما يلي :

"... إيلاء الاهتمام الواجب للمشكلة الخطيرة المتمثلة في هجرة العقول من البلدان النامية" .

كل هذه السمات السلبية للحالة الراهنة للتعاون الدولي في مجالي العلم والتكنولوجيا هي السبب الرئيسي في عدم قدرة المجتمع الدولي على تحقيق الأهداف المحددة في برنامج عمل فيينا .

لقد برزت مشاكل عالمية جديدة ذات تأثير مباشر على تطور العلم والتكنولوجيا منذ اعتماد برنامج عمل فيينا . وأقصد بصفة خاصة مسألة استنزاف الوقود الاحفوري وبعض المواد الخام الأخرى ، وتردي القدرة الانتاجية للنظم البيولوجية والبيئة . ومما ألحق ضررا كبيرا بالبيئة في الآونة الأخيرة نقل النفايات والمنتجات السامة والخطرة التي تؤثر في المقام الأول على البلدان النامية .

تنتهج رومانيا سياسة تتفق تماما وأحكام برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وترمي الجهود التي نبذلها الى بناء قدراتنا الوطنية التي من شأنها أن تمكننا من اختيار التكنولوجيا والحصول عليها وتطبيقها واستخدامها وابتكارها في إطار آلياتنا المؤسسية الوطنية . ونحن ندرك أن بناء القدرات الوطنية العلمية والتكنولوجية ينبغي أن يحظى باهتمام كل الدول . ونحن ،

إذ نأخذ ذلك بعين الاعتبار ، نواصل تخصيص جزء كبير من دخلنا القومي لأنشطة البحوث والتنمية وإدخال تكنولوجيات جديدة وتطبيقها في عمليات الانتاج . وقامت رومانيا في عام ١٩٨٦ على نحو انفرادي بتخفيض قواتها المسلحة ونفقاتها العسكرية بنسبة ٥ في المائة . وقد تم تخصيص الأموال الناجمة عن ذلك بصفة أساسية الى أنشطة البحوث والتنمية في القطاع المدني .

إن المبادئ التي توجه سياسة رومانيا في ميدان العلم والتكنولوجيا ترد في برنامج وطني خاص طويل الأجل يشمل الفترة الممتدة حتى سنة ٢٠٠٠ . واستنادا الى ذلك البرنامج تنفذ خطط خمسية وسنوية تتضمن فصولا قطاعية بشأن تكنولوجيات ومنتجات محددة .

إن استعراض نهاية العقد لتنفيذ برنامج عمل فيينا يتيح لنا الفرصة لإعمال الفكر بشأن أهمية العلم والتكنولوجيا للتنمية ، ولتقييم كل من الآثار الايجابية والسلبية للتقدم العالمي في ميدان العلم والتكنولوجيا . ويقدم تقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية خلاصة جامعة للمناقشة التي جرت في دورتها العاشرة .

ونحن نشعر بسرور خاص لأن أحد مشاريع القرارات التي أوصيت الجمعية العامة باعتمادها يؤكد مجددا على صلاحية برنامج عمل فيينا ويطلب أن يكون العلم والتكنولوجيا أحد القضايا الرئيسية في مداولات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي وخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها ، وفي مداولات اللجنة الجامعة المخصصة للتحضير للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع ، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، ومؤتمر الأمم المتحدة المقترح المعني بالبيئة والتنمية . واللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مدعوة لأن تقدم في هذا الصدد اسهاما قيما عن طريق تحديد القضايا الحاسمة التي تحظى باهتمام مشترك واقتراح سبل جديدة للعمل في هذا المجال مستقبلا .

إن تعزيز التعاون المتعدد الأطراف يتطلب إطارا مؤسسيا سليما . ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالعلم والتكنولوجيا ، تستطيع بوصفها الهيئة الوحيدة المعنية بتقرير السياسات وبالتنسيق في ميدان العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة ، تساعد الجمعية العامة من خلال توفير المدخلات اللازمة والمعلومات الأساسية بشأن الأبعاد العلمية والتكنولوجية للقضايا

العالمية المدرجة على جدول أعمال مناقشاتها . وينبغي لمنظومة الامم المتحدة أن تعتبر الانتفاع بالتكنولوجيات الجديدة والآخذة في الظهور حقا أساسيا للامم .

وفيما يتعلق بمركز العلم والتكنولوجيا ، نرى أنه اضطلع بعمل قيم بوصفه الوحدة الداعمة للامانة العامة . والقرار ٣ الذي اتخذته اللجنة في دورتها العاشرة يعطي المركز ولاية واضحة الحدود لعمله في المستقبل .

إننا نرحب بالقرارات التي اتخذتها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية بتوافق الآراء . ونأمل أن تعتمدها الجمعية العامة بالطريقة نفسها .

وبالنظر الى التطور الذي حدث مؤخرا في المناخ السياسي العالمي واحتمالات خفض النفقات العسكرية ، قد يكون المستقبل واعدا أكثر من الماضي فيما يتعلق بتنشيط الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز القدرات الذاتية للبلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا ، وتشجيع التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي الكفيل باشاعة الثقة ، وضمان الانتفاع الكامل بالمعرفة العلمية والتكنولوجية ، وتطبيق التكنولوجيات الجديدة والآخذة في الظهور ، ونقل التكنولوجيا بغير عوائق بشروط تحقق النفع المتبادل .

السيد ترمدزي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بالقرار القاضي بتخصيص هذه الجلسة العامة للتداول بشأن هذا الموضوع الهام ، موضوع تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . ويود وفد اندونيسيا أن يعرب عن تقديره العميق للامين العام لالقائه كلمة في الجلسة الاحتفالية ؛ الامر الذي يعبر أصدق تعبير عن الاهمية التي تعلقها الامم المتحدة على هذه القضية . كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر المدير التنفيذي لمركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية على مقدمته الموجزة والحافلة بالمعلومات للتقرير المعروض علينا .

إننا نجتمع اليوم في مطلع الذكرى العاشرة لاعتماد برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . ويؤيد وفدي بصورة تامة نتيجة الاستعراض

المضموني في نهاية العقد ، ولاسيما القرار الذي اتخذته اللجنة بتوافق الآراء بشأن تنشيط برنامج عمل فيينا . ولذا فإننا نثق بأن الجمعية العامة ستعتمد بالاجماع مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الحكومية الدولية في دورتها العاشرة .

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز الحاجة الاساسية والحاسمة إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا .

لقد صُمم البرنامج للبحث عن خيارات مبتكرة تتوفر لها مقومات البقاء فيما يتعلق بادماج العلم والتكنولوجيا في المجرى الرئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وقد وضع هذا البرنامج في وقت ساده الأمل والتفاؤل ، ولذا كان من المتوقع أن يكفل التعاون المتعدد الأطراف تعزيزه وتنفيذه . غير أنه ما كاد برنامج العمل يعتمد حتى بزغت للأسف حقبة اقتصادية غير مواتية . فقد توارت التعددية ولم يتحقق أبدا بشكل كامل الوعد بدعم البرنامج . حتى باتت الثمانينيات تعرف الآن باسم عقد التنمية الضائع .

وفي الوقت نفسه سادت العقد ظاهرة رئيسية أخرى تتمثل في تسارع الابتكارات العلمية والتكنولوجية بمعدل لم يسبق له مثيل . وقد أحدثت هذه الثورة وأوجه التقدم الحاسمة في ميدان العلم والتكنولوجيا تحولا جوهريا في العمليات الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد العالمي . وانضم العلم والتكنولوجيا الى عوامل النمو الاقتصادي التقليدية كالتجارة والاستثمار ، ليدفعا النمو الى آفاق جديدة تنطوي بدورها على امكانات هائلة بالنسبة للتنمية . غير أنه من المفارقات أن تنمية البلدان النامية خلال سنوات التغير السريع هذه قد أصبحت أكثر هامشية من الناحية الاقتصادية عن أي وقت مضى . ولذا يظل حشد طاقة العلم والتكنولوجيا لخدمة أغراض التنمية هدفا يفرض ذاته على الدورة الحالية .

ومع ذلك ، فالحقيقة أن بصيصا من الأمل قد لاح في الآونة الأخيرة . فالوفاق السياسي بين الدولتين العظميين سيكفل ، فيما يبدو ، فترة تقل فيها حدة التوترات العالمية . كما أوجد هذا الوفاق مناخا مواتيا لإحياء التعددية ، ومن ثم لإطلاق فرص جديدة لدفع التنمية وتعجيل تنفيذ برنامج عمل فيينا .

إننا مقتنعون اقتناعا كاملا بأن مبتغى الاسراع بتنفيذ برنامج عمل فيينا هو ضرورة تعزيز القدرة الذاتية للبلدان النامية . فبغير هذه القدرة التي تتيح الاعتماد على الذات فيما يتعلق بالبت في الخيارات التي يتيحها العلم والتكنولوجيا وباستخدام هذه الخيارات لخدمة أغراض التنمية ، ستتعرض البلدان النامية لخطر التخلف بشكل أكبر على صعيد الاقتصاد العالمي . فقد ظل عدد كبير من البلدان النامية راكد النمو ، منذ بداية العقد ولم يتحقق التقدم اللازم فيما يتعلق بتكوين القدرات الذاتية .

ويؤيد وفد بلدي الرأي الوارد في التقرير والقائل بإنه من أجل تعزيز القدرة الذاتية للبلدان النامية ، تعتبر مشاركة جميع أصحاب المصلحة في المجتمع ذات أهمية فائقة . فالتوجيهات التي تصدر من القمة إلى القاعدة لا تحقق النجاح وحدها . لهذا فإن تحديد مجالات للاهتمام ذات أولوية ينبغي أن يتطور عن طريق الحوار الوطني بشأن السياسات ، حوار يشترك فيه كل العاملين في مجال التنمية والمستفيدين منها ، ويعبّر عن مطالبهم ومصالحهم في عملية التنمية .

والهدف الرئيسي الثاني لبرنامج عمل فيينا يتمثل في إعادة تشكيل هيكل العلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية على نحو أفضل لتيسير نقل العلم والتكنولوجيا إلى البلدان النامية . ونحن إذ نرى أن عملية بناء القدرة الذاتية ذات أهمية فائقة ، فإننا ندرك أن ذلك لا يمكن أن يتم من فراغ . فالحصول على قدر كافٍ وهام من العلم والتكنولوجيا أمر حاسم . وتواجه عملية نقل التكنولوجيا حتى اليوم صعوبة بسبب الافتقار إلى الدعم الكافي من البلدان الصناعية . وهناك حاجة إلى إحداث تغييرات جذرية في نهج التعاون التقني الحالية يُشدد فيها على مجالات الاهتمام ذات الأولوية التي تحدد بشكل سليم . وهناك فرص جديدة آخذة في الظهور لإنشاء آليات تشاور للتعاون الدولي عن طريق أنواع شتى من الترتيبات المبتكرة . وفي الوقت ذاته ، على البلدان المتقدمة النمو مسؤولية خاصة عن النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية نتيجة لتأثير سياساتها الاقتصادية الكلية على البيئة الاقتصادية الدولية .

وما فتئ وفد بلدي يشعر شعورا قويا بضرورة توسيع نطاق عملية نقل التكنولوجيا والتعاون التقني بحيث تشمل أيضا تنمية الموارد البشرية والتكنولوجيات الصناعية الآمنة بيئيا . وفي هذا السياق ، من المهم أن نوضح أنه لابد ، بطبيعة الحال ، من إتاحة التكنولوجيا السليمة بيئيا للبلدان النامية من أجل التنمية القابلة للاستمرار . وكما هو مبين في التقرير المعروض علينا ، يقتضي التطبيق الفعال للعلم والتكنولوجيا في عملية التنمية تعبئة كامل الموارد الوطنية والعالمية ، بما في ذلك على وجه الخصوص ثروة الموارد البشرية .

ودعا برنامج عمل فيينا أيضا إلى تنظيم الاستفادة من إمكانات مساهمة منظومة الأمم المتحدة نظرا لما للعلم والتكنولوجيا من دور أساسي وواسع الانتشار في عملية التنمية . ومما يزيد من الطابع العاجل لدور الأمم المتحدة في إدماج العلم والتكنولوجيا في التيار الرئيسي لعملية التنمية الآن كما في المستقبل القريب ، ذلك التغير السريع في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية . ولكي تزيد الأمم المتحدة من إمكاناتها في هذا المجال إلى الحد الأقصى ، يتعين التشديد على ضرورة مواءمة وتنسيق جهودها في ميدان العلم والتكنولوجيا . وبالنظر إلى الطبيعة الواسعة الانتشار للعلم والتكنولوجيا في عدد كبير من المنظمات الرئيسية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومحدودية الموارد المتاحة ، فإنه يكون من الحتمي الاستفادة من عملية المواءمة والتنسيق تلك استفادة كاملة . ويؤيد وفد بلدي الطلب الموجه إلى المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل توفير دعم مستمر لعملية بناء القدرات الذاتية للبلدان النامية في ميدان العلم والتكنولوجيا ، بما في ذلك القدرة على إجراء التقييم التكنولوجي . ومن نفس المنطلق ، نأمل بإخلاص ، أن تتمكن الدول الأعضاء من أن تعتمد بالإجماع مشروع القرار المعروض علينا الآن من أجل ضمان إعادة تنشيط برنامج عمل فيينا .

وختاما نود أن نؤكد من جديد إيماننا بصحة برنامج عمل فيينا وأهدافه الأساسية . كما نؤيد كل التأييد أنشطة مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، آملين في أن تتعزز استجابة معظم البلدان المتقدمة النمو لطلبات صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تعزيزا كبيرا . وخلاصة القول إنه ينبغي لنا أن نركز تصميمنا الجماعي على ضمان إعادة تنشيط ونجاح تنفيذ برنامج عمل فيينا ، لأن القصور في ذلك يعد إهمالا في تسخير هذه القوة المؤثرة لأغراض التنمية ، ومخاطرة بتوسيع الفجوة التكنولوجية الحالية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ومن هذا المنطلق يكون من المهم أيضا أن لا يعجز المجتمع الدولي عن معالجة هذه المسألة التي لها أهمية حاسمة للتنمية في الدورة

الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة وفي الاعمال التحضيرية للاستراتيجية الإنمائية الدولية التالية .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اختراع المحرك البخاري في القرن الثامن عشر وإيقاع التقدم التكنولوجي آخذ في التسارع بشكل كبير ، والحدود الإنسانية تتوسع باستمرار . وقد شخصنا بأبصارنا إلى الافق العلوي صوب الفضاء ، ثم نظرنا إلى أسفل صوب قاع المحيطات . وتسللنا إلى أعماق الجسم الإنساني في محاولة لفهم أسرار الحياة . لقد نتج عن هذه التطورات المذهلة في ميدان العلم والتكنولوجيا معرفة تنطوي على إمكانية مساعدتنا في حل المشاكل التي تواجهنا . ومن ثم أصبح العلم والتكنولوجيا يشكلان أساسا لرفاه الجنس البشري برمته . غير أن الواقع يختلف عن ذلك ، ففي حين استطاعت البلدان المتقدمة النمو أن تحقق أقصى فائدة من المعرفة التي تم اكتسابها في هذا المجال ، فإن معظم البلدان النامية لم تتمكن من الاستفادة من المزايا الكاملة التي جلبتها تلك المعرفة .

وعلى ضوء هذه التغييرات السريعة من ناحية والنجاح غير المتكافئ في مواكبتها من ناحية أخرى ، انعقد المؤتمر المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية في عام ١٩٧٩ في فيينا . وكان هذا المؤتمر معلما هاما في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد سبل مناسبة للاستفادة القصوى من العلم والتكنولوجيا بغرض النهوض بالتنمية في البلدان النامية .

وقد أسفر المؤتمر ، الذي حضره ١٤٢ بلدا ، عن اعتماد برنامج عمل فيينا ، الذي شدد في جملة أمور على أهمية إدماج العلم والتكنولوجيا في التيار الرئيسي لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبذلها البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، فإن برنامج عمل فيينا هو الذي قدم مفهوم "القدرة الذاتية" باعتباره أحد العناصر البالغة الاهمية لتحقيق أهداف البرنامج . وخلاصة القول إن هذا البرنامج كان تجسيدا لتطلع البلدان النامية إلى تعزيز أحوالها الاقتصادية والاجتماعية .

وتعتقد اليابان أن الرسالة الأساسية والفحوى الرئيسي لبرنامج عمل فيينا مازالا صالحين اليوم بالرغم من الحاجة المستمرة لتفسيرات تنفيذية جديدة في ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة في البلدان النامية . ولذلك يسرنا أن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية قد أعادت التأكيد في دورتها العاشرة التي عقدت في آب/أغسطس من هذا العام على صحة برنامج عمل فيينا وشددت مجددا على أهمية تعزيز القدرة الذاتية للبلدان النامية .

ومع ذلك ، وبعد أن قلت هذا ، لا بد وأن نلاحظ بصراحة ، ونحن نحتفل بهذه الذكرى العاشرة ، أنه رغم التوقعات الكبيرة للنهوض بالعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، التي كانت سائدة عندما اعتمد برنامج عمل فيينا ، فإن هذه الآمال قد أحبطت فيما بعد . إن أوجه التباين بين القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية قد ازدادات اتساعا ، كما هو الحال بالنسبة للفجوة الاقتصادية بينها . ويعزى هذا الفشل الى مشاكل متعددة ، ومن بينها استمرار نقص الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج ، وعدم الفهم الصحيح ، من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء ، لعبارة "القدرة الذاتية" ، والعوامل التي تفاقمت نتيجة للبيئة الاقتصادية غير المواتية عموما والتي سادت خلال الثمانينات . ولا بد من تذليل هذه الصعوبات إذا كان لأهداف برنامج عمل فيينا ان تتحقق بالكامل .

لقد علمتنا تجاربنا في الثمانينيات في هذا المجال دروسا قيمة ، يجدر بنا أن نأخذها في الاعتبار عند صياغة سبل عمل جديدة للتسعينيات وما بعدها ، لنضمن نجاح تحقيق الأهداف الأساسية لبرنامج عمل فيينا . لقد كان استعراض نهاية الفترة لبرنامج عمل فيينا ، الذي قامت به اللجنة الحكومية الدولية في دورتها العاشرة ، خطوة جديرة بالثناء في الاتجاه الصحيح . فقد ألقى ذلك الاستعراض الضوء على سبل العمل المحتملة في المستقبل على أساس استعراض إجمالي للأنشطة التي تمت أثناء السنوات العشر التي انقضت منذ اعتماده . وبالنظر الى النتائج التي تحققت في ذلك الاجتماع ، تؤيد اليابان بالكامل تقرير اللجنة الحكومية الدولية ، المطروح علينا الآن في الوثيقة A/44/37 .

عندما نتحدث عن احتياجات البلدان النامية ، ينبغي أن نضع في اعتبارنا دائما أن احتياجاتها في ميدان العلم والتكنولوجيا متنوعة للغاية - كتنوع أوضاعها المحلية . فهي تختلف عن بعضها البعض ، من النواحي الجغرافية السياسية ، والاقتصادية الاجتماعية ، والثقافية ، وغيرها . ولهذا ، فمن الأهمية بمكان أن نحدد مجالات العلم والتكنولوجيا التي تقتضي فيها الضرورة بذل جهود محددة لتحسين الهيكل

الصناعي لبلد بعينه والمساعدة على بناء قدرته الذاتية ، حتى يتسنى النهوض بالعلم والتكنولوجيا كجزء لا يتجزأ من أنشطته الإنمائية الاقتصادية الشاملة . ولهذا ، فمن الاهمية الحيوية سلوك نهج على أساس كل حالة على حدة ، وأن يكون الدور الذي تلعبه منظومة الامم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية أساسا دورا استشاريا .

ولضمان بلوغ أهداف برنامج عمل فيينا في العقد المقبل وما بعده ، ينبغي أن نؤكد من جديد وأن نؤكد بدرجة أكبر على فلسفته الاساسية ، وهي أن المسؤولية الرئيسية عن تنمية البلدان النامية تقع على عاتق هذه البلدان نفسها . وفي هذا الشأن ، فإن قيام مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية بأخذه زمام المبادرة في الاضطلاع بعدد من المشاريع النموذجية مؤخرا في بلدان مثل نيبال والاردن وتايلند ، بغية تعزيز قدراتها الذاتية هو جهد مشكور . وبوجه خاص ، تبعث النتائج الاولية للمشروع الذي نفذ في تايلند - وهو مشروع نفذ بدعم مالي من حكومتي - على التشجيع ، ونأمل أن يكون المشروع مفيدا في تحديد المسائل ذات الاولوية في ميدان العلم والتكنولوجيا هناك .

ونرى أنه ينبغي أن يقوم المركز بمزيد من الدراسة لإمكانية بذل جهود لتعزيز القدرات الذاتية ، بدعم مالي من البلدان المانحة المعنية .

وبالنظر الى هذه الاعتبارات ، فإن الدور الذي تقوم به اللجنة الحكومية الدولية ، والمركز وغيره من المؤسسات ذات الصلة ستزداد أهميته الحيوية بالنسبة لجهودنا الجماعية للنهوض بالعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية . وينبغي العمل على تعزيز أدوارها بوصفها نقاطاً حفازة ونقاط ارتكاز داخل منظومة الامم المتحدة ، في ميدان العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية . ونحن واثقون من أن هذه الهيئات ستواجه التحديات في المستقبل بأن تكرس مواردها المحدودة لبضعة أنشطة فعالة مفيدة ، وأن تنسقها وتوائمها بالكامل مع أنشطة جميع الوكالات الاخرى المعنية في منظومة الامم المتحدة .

واليابان ، كأمة تدين بالكثير للعلم والتكنولوجيا في تنميتها الذاتية ، تولي أهمية كبرى للنهوض بهذا الميدان ، إيمانا منها بأن له دوراً حيوياً في تقدم التنمية في البلدان النامية . ومنذ اعتماد برنامج عمل فيينا بصفة خاصة ، عملت اليابان بنشاط في أنشطة المساعدة التقنية الثنائية والمساعدة في مجال الابحاث بهدف تعزيز العلم والتكنولوجيا في هذه البلدان . كما قدمت الدعم الى مختلف الجهود ذات الصلة لمنظمات دولية مثل برنامج الامم المتحدة الإنمائي . ويسعد وفدي ان يلاحظ ، في هذا الصدد ، أنه منذ عام ١٩٨٠ أبرمت اليابان اتفاقات للتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا مع الصين ، واندونيسيا ، والبرازيل ، والهند وجمهورية كوريا ، وما فتئت تنهض بتبادل المعلومات والخبراء وتنفيذ مشاريع الابحاث المشتركة مع هذه البلدان .

إن المشاكل الرئيسية التي تواجهنا اليوم متنوعة تنوعا واسعا . فمشاكل الفقر ، والسكان ، والديون والبيئة مترابطة ، ومن ثم ، تستدعي بذل جهود مشتركة ومتضافرة على نطاق عالمي . وما لم تتحقق التنمية السليمة القابلة للاستمرار عن طريق الاستخدام الصحيح للعلم والتكنولوجيا ، فلن يتسنى الاهتداء الى حل لهذه المشاكل . ولهذا ، فإن موضوع تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية لا ينبغي أن يكون شاغل البلدان النامية وحدها ، ولكن يشغل البلدان المتقدمة أيضا . فالبلدان المتقدمة والنامية ينبغي أن تتصدى بصورة مشتركة لهذا الموضوع من منظور عالمي طويل الاجل .

وفي هذا السياق ، لا يزال ما أشير اليه في ديباجة برنامج عمل فيينا صحيحا من أن :

"تجربة العقود القليلة الماضية تجعل من الواضح ضرورة اتخاذ تدابير حثيثة على الصعيدين الوطني والدولي لمعالجة هذه الحالة ، لان الحالة المجحفة الحالية ستزداد تفاقما بدون هذا العمل كما أن الهوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ستواصل الاتساع" .

ونأمل أن تؤخذ هذه المسألة الهامة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، في الحسبان على النحو الواجب عندما نعد لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في نيسان/ابريل المقبل ، وكذلك عندما نعد الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة .

واليابان ، من جهتها ، تأخذ هذه المسائل بعين الاعتبار على نحو كامل ، وهي مستعدة للانضمام الى هذه الجهود المشتركة المتضافرة لتحسين الرفاه الإنساني ، ولاسيما في البلدان النامية ، عن طريق العلم والتكنولوجيا ، وقد وطدت عزمها على الإسهام بدرجة أكبر في نجاح تنفيذ برنامج عمل فيينا .

السيد خورو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عشرة أعوام اختتم مؤتمر الامم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية أعماله بنبرة تفاؤل باعتماد برنامج عمل فيينا . ولقد كانت أهداف الخطة أهدافا سامية ترمي إلى تحقيق المنفعة لشعوب البلدان النامية بل والمجتمع الدولي بأسره . وكانت هناك آمال بزخم أكبر صوب تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية للبلدان النامية ، وإعادة هيكلة العلاقات التكنولوجية والعلمية الدولية وتنشيط دور منظومة الامم المتحدة في هذا المجال . وبعد مرور عشرة أعوام على اعتماد برنامج عمل فيينا ، حان الوقت لاستعراض انجازاتنا وأوجه قصورنا .

من الصحيح أن العالم قد شهد أثناء السنوات الاولى من هذا العقد أزمات اقتصادية دولية رئيسية ألقت ظلالا قاتمة على التوقعات التي أثارها مؤتمر فيينا . غير أنه من الصحيح أيضا أن بعض البلدان واصلت التقدم في ذلك المناخ ، في حين أن عددا كبيرا من البلدان لا يزال العلم والتكنولوجيا فيها إما في حالة ركود أو حتى في حالة تدهور .

لقد قبل برنامج فيينا بالمشاركة في المسؤولية التي تقوم فيها الدول الصناعية بمساعدة الدول غير المتمتعة بالمزايا التقنية في مجال البحث والتطوير . ولكن هذا الالتزام المتبادل لسوء الطالع لم يتم الوفاء به بعد . فالبلدان النامية التي ما زالت تحاول مواكبة المرحلة الاولى من الثورة التكنولوجية قد وجدت نفسها تقهقرت كثيرا إلى الوراء بسبب التقدمات التكنولوجية السريعة . والالتزامات المالية لصندوق تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية التي كان يتوقع أن تلعب دورا مركزيا في تنفيذ برنامج فيينا ، لم تتوارد حتى الآن . ومن المفارقات أن الالتزامات ، في مؤتمر إعلان التبرعات لعام ١٩٨٨ ، قد أتت في المقام الاول من البلدان النامية ، مما أبرز عدم وجود أي التزام بالقضية من جانب البلدان المتقدمة . وعلاوة على ذلك ، فإن جزءا كبيرا من المبالغ التي تم التعهد بتقديمها لم يسدد بعد .

والترتيبات المؤسسية للعلم والتكنولوجيا في الامم المتحدة - أي ، اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، وجهاز تمويل العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية - لم تتمكن من تحقيق الاهداف المتوخاة منها . غير أن دورها أثناء العقد الماضي يشير إلى فائدتها المستمرة التي يمكن تعزيزها بتغيير نطاقها ومهامها .

لقد أوليت الاهمية الرئيسية في برنامج فيينا لتنمية القدرات المحلية للبلدان النامية بمساعدة منظومة الامم المتحدة . ولكن هذا لم يحدث . إذ لا تزال البلدان النامية متخلفة كثيرا عن ركب نظائرها من البلدان المتقدمة فيما يتصل بحيازة التكنولوجيات المتقدمة .

وكان الهدف الاساسي الثاني لبرنامج عمل فيينا هو إعادة هيكلة العلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية وتعزيز دور منظومة الامم المتحدة . وحتى الآن ، كان دعم العلم والتكنولوجيا دعما ثنائيا . إن النهج المتعدد الاطراف لتنفيذ البرنامج يمكن أن يكون أكثر فعالية في إطار منظومة الامم المتحدة ، ولكنها كما ذكرت فيما سبق ، لم تستخدم حتى الآن على النحو اللازم .

إن قدرة المؤسسات في إطار منظومة الامم المتحدة على أن تكون فعالة تعتمد أساسا على الدعم المالي . ونعتقد أنه لا بد من تقديم التبرعات السخية إلى صندوق الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية .

إن الذكرى السنوية العاشرة لبرنامج عمل فيينا تأتي في الوقت الذي نقوم فيه بعملية الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع . وتوفر لنا المناقشة الحالية فرصة لإدراج التطور العلمي والتكنولوجي كعنصر هام في الاستراتيجية قيد الإعداد . كما ينبغي أن تستخدم الدورة التذكارية لتجديد التزامنا بالتنفيذ التام والمبكر لبرنامج عمل فيينا ، وذلك برؤيا شاملة للابعاد العلمية والتكنولوجية للمسائل الواقعة في صميم الشواغل العالمية .

ومع تحسن المناخ السياسي والاقتصادي ، ينبغي تسخير العلم والتكنولوجيا للعمل في ترابط مع العمليات الاجتماعية والاقتصادية ، بنهج جديدة خلاقة على الصعيد الوطني وكذلك بنظرة متكاملة للعلم والتكنولوجيا في التنمية الدولية على الصعيد العالمي .

السيد إيميناي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر نيجيريا أن تشارك في هذه المناقشات التي تنعقد للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . لقد كان اعتماد برنامج عمل فيينا معلما هاما في التعاون الاقتصادي الدولي لأنه دلل على استعداد المجتمع الدولي للتعجيل بخطى التنمية في البلدان النامية عن طريق تعزيز قدراتها في مجال العلم والتكنولوجيا الحاسم .

ومنذ اعتماد البرنامج قبل عشرة أعوام ، شاركت نيجيريا مشاركة نشطة في مختلف العمليات المتصلة بتنفيذه . ومؤخرا ، في الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٢١ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ، عملت نيجيريا إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء في تلك الهيئة لوضع مشروع قرار توافقي بشأن استعراض نهاية العقد لتنفيذ برنامج عمل فيينا . ولقد أوصت اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا في دورتها الحالية .

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لبرنامج عمل فيينا ، من المهم أن نتذكر الأهداف الرئيسية الثلاثة التي تم الاتفاق عليها في برنامج العمل المذكور . وهذه الأهداف هي تدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية للبلدان النامية ؛ وإعادة تشكيل هيكل العلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية ؛ وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا ، وتوفير موارد مالية إضافية . والاعتبارات التي كونت هذه الأهداف لا تزال صالحة اليوم كما كانت عليه عندما اعتمد برنامج العمل منذ عشرة أعوام . ومع هذا فإن الأهداف لم تتحقق بعد . ولقد كان ذلك أحد الاستنتاجات الرئيسية لاستعراض نهاية العقد .

إن دور وأثر العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية قد تزايد بشكل ملحوظ ، ومن المؤكد أنه سيتزايد أكثر من ذلك ، بفضل تطبيقهما المطرد في مجالات عديدة من النشاط الوطني والدولي . إن عددا من القضايا التي تشغل الفكر الدولي ، كالبيئة والكوارث الطبيعية وتخفيف وطأة الفقر وغيرها من القضايا الاجتماعية الاقتصادية التي تتطلب القيام بعمل دولي تعاوني ، يمكن أن تتحسن كثيرا بإيجاد حلول تستند إلى العلم والتكنولوجيا .

وإذا كان لا بد أن تكون الأمم النامية جزءا من الجهد الدولي الرامي إلى حسم هذه المشاكل ، فيجب أن يتبع ذلك أن تكون جهودها الوطنية الرامية إلى تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية مسألة اهتمام جماعي ، على النحو المتصور في برنامج عمل فيينا .

إن استعراض نهاية العقد لتنفيذ برنامج عمل فيينا الذي اضطلع به أثناء الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية قد درس الصعوبات التي كانت مسؤولة عن عدم إحراز تقدم في تنفيذ البرنامج . ولقد كانت هذه الصعوبات تعزى ، جزئيا على الأقل ، إلى المناخ الاقتصادي الدولي غير المؤاتي الذي واجه البلدان النامية ، ولكن يجب علينا بدورنا أن نُسلم بعدم توفر الإرادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة تكنولوجيا لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في إطار برنامج عمل فيينا .

إن عجز منظومة الأمم المتحدة عن توفير الموارد المالية الكافية وتصميم برامج لتنفيذ برنامج عمل فيينا يعكس الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لتعميق التعاون الاقتصادي الدولي في ميدان العلم والتكنولوجيا .

ووضع جدول أعمال للمستقبل يتسق مع برنامج عمل فيينا يقتضي بالضرورة التركيز على تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الذاتية للبلدان النامية . ولتحقيق ذلك الهدف لا بد من القيام في أقرب فرصة عملية ممكنة بوضع وتنفيذ استراتيجية لتجميع الموارد المالية من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المانحة الثنائية . وفضلا عن ذلك ينبغي تحديد الجامعات ومؤسسات البحث والتنمية في البلدان الصناعية التي تكون على استعداد لتدريب علماء وتكنولوجيين من دول نامية ، وإجراء بحوث مشتركة مع تلك الدول بغية مساعدتها على تكييف وتطوير ابتكارات باستخدام تكنولوجيات سليمة بيئيا .

يجب علينا أن نجدد وأن نقوي عزيمة المجتمع الدولي على تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للدول النامية من خلال إجراءات عملية .

ولئن كان البحث عن حلول جماعية للمشكلة العالمية التي بدأت تبرز يعد في حد ذاته حافزا جديدا على دعم تطوير القدرة العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية ، فلا بد أن نتذكر أن تلك البلدان تواجه عددا من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تقبل الحلول القائمة على أساس علمي وتكنولوجي ، ومن بينها توفير المتطلبات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب والمنتجات الغذائية للوفاء باحتياجات سكانها وتطوير شبكة حديثة للإعلام والاتصالات في البلدان المعنية .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشدد على الأهمية التي تعلقها نيجيريا على الدور المكلف به مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، في سياق استعراض نهاية العقد ، أي دراسة طرق ووسائل تعزيز قدرة البلدان النامية على تقييم التكنولوجيات لتحديد أيها يتسق مع معايير الصحة والأمان السليمة بيئيا ، في جهودها لتجهيز موادها الخام الزراعية والمعدنية محليا .

وتتطلع حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى التعاون الوثيق مع المركز في هذا المسعى بالذات .

ختاما أقول إن حكومتي تتخذ عددا من الإجراءات لإعطاء أولوية لتطوير العلم والتكنولوجيا في نيجيريا . هذا ، بالإضافة إلى أن نيجيريا على استعداد للمشاركة في ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف بغية تعزيز قاعدة العلم والتكنولوجيا وتعميقها .

السيد باندارا (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في جلسة عامة أثناء هذه الدورة ، أود أن أنضم إلى من سبقوني إلى الكلمة في تهنئة السفير غاربا ممثل نيجيريا على انتخابه لتوجيه دفة المداولات في هذه الدورة للجمعية العامة . ووفد بلادي يسعده أيّما سعادة أن يراه في مقعد رئاسة الجمعية العامة ، لأننا على اقتناع بأن الدورة الحالية ستحقق نتائج مُرضية بفضل قيادته القديرة .

هذا الصباح أُتيحت لنا فرصة الاستماع إلى بيان السفير غاربا في الجلسة العامة التي عقدت احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد برنامج عمل فيينا بشأن العلم والتكنولوجيا . وكان البيان مشجعا حقا . استمعنا أيضا ، مع التقدير ، إلى الخطاب الممتاز والشامل الذي أدلى به الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وإلى البيانات الشيقة التي أدلى بها رؤساء المجموعات الإقليمية .

ويود وفد بلادي هنا أن يشير بصفة خاصة إلى الخطاب الرئيسي الذي ألقاه البروفسور عبد السلام الحائز لجائزة نوبل في العلوم الطبيعية ، والذي كان شاحذا للفكر حقا ، وأن يشكر البروفسور سواميناتان على البيان الذي أدلى به نيابة عن فريق الشخصيات البارزة الذي دعاه الأمين العام إلى الاجتماع . كما أود ، نيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي ، أن أعرب عن الامتنان للسيد سيرجيو سي تربنيداد المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على العمل الجيد الذي أنجزه حتى الآن .

إن العقد الذي انقضى على برنامج عمل فيينا وأهدافه الأساسية الثلاثة ألقى الضوء على الرسالة الهامة التي أنشئ البرنامج لنقلها إلى أمم العالم الأكثر ضعفا علميا وتكنولوجيا . كما أنه ركز انتباه البلدان المتقدمة النمو على مسؤولياتها العالمية الضخمة في ميدان العلم والتكنولوجيا وتأثيرهما على التنمية في البلدان النامية . وفي هذا السياق فإن برنامج عمل فيينا وضع الأساس الحقيقي لعقد التسعينات الإنمائي بل وما يتجاوزه .

عندما نتمعن النظر في تنفيذ برنامج عمل فيينا نجد أنه أصبح عملية متأصلة في كيمياء التنمية في الدول النامية . وقد اعترف المجتمع الدولي بأن إحدى مسؤولياته الأساسية هي مهمة توضيح الطريق في شبكة التنمية المعقدة التي تضم عنصري الموارد الشحيحة والتطلعات الاجتماعية لشعوب العالم النامي .

ومن خلال برنامج عمل فيينا كان للعلم والتكنولوجيا فضل تمهيد الطريق أمام عصر جديد من التفاهم . بيد أن قدرتنا على العيش سويا في وئام تتطلب سياسة مشتركة . والتصميم المثالي لمثل هذه السياسة لا يمكن أن يكون بعيد المنال عندما يوجد عامل حفاز لخلقه . وهذا العامل الحفاز هو برنامج عمل فيينا .

ربما يكون من وضعوا برنامج فيينا قد أدركوا ، أو لم يدركوا ، أنهم شرعوا فعلا في رحلة طويلة نهايتها السلام . فقد كانت أهدافهم أكثر مادية في طبيعتها ومن الممكن قياس نطاقها . ولكن المادي الملموس أحيانا يؤدي إلى غير الملموس . فالطبيعة الحقيقية لذلك البرنامج ربما تكون قد أوصلتنا إلى العقد الذي سنتخذ فيه الخطوات العملية الأولى في هذه الرحلة الطويلة . هذا فضلا عن أنه أثار لدى الدول النامية نفس الحماسة التي يشعر بها الطفل الصغير عندما يخطو الخطوات الأولى من حياته المديدة .

نفس الشيء حدث في الرحلة الفضائية المأهولة الأولى التي لم يكن ملاحوها يتصورون إطلاقا عصر المختبرات الفضائية . فقد كان شغلهم الشاغل آنذاك الوصول إلى الفضاء واختراق الفضاء . وبرنامج عمل فيينا لا يختلف عن ذلك ، فبواعثه الأولية أوصلتنا الآن إلى أقصى حدود العلم والتكنولوجيا وإمكانية اتاحتهما للأمم النامية .

كان العقد الاول لبرنامج عمل فيينا فترة تميزت بالتقدم السريع في العلم والتكنولوجيا في العالم المتقدم النمو ، وتميزت أيضا بانتشار ملحوظ لهذا التقدم أو لآثاره في الدول النامية ، وصاحب ذلك ارتفاع مستوى الوعي بأهمية العلم والتكنولوجيا بالنسبة للتنمية في تلك البلدان بطريقة لم نشهدها من قبل عندما كانت أبعاد أخرى للتنمية تتصدر المناقشة . والفضل الاول في ذلك يرجع إلى الانشطة التي يضطلع بها مركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية وهيئات الامم المتحدة الاخرى التي أنشئت بموجب برنامج عمل فيينا . أما اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، التي اجتمعت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من هذا العام لاستعراض نهاية العقد لتنفيذ برنامج عمل فيينا ، فقد حددت الاتجاه للعقد المقبل .

وأوصت بأن تنسق ونوائم بين أنشطة منظومة الامم المتحدة العلمية والتكنولوجية . وأكدت أيضا أهمية العمل الذي يقوم به صندوق الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية بوصفه كيانا قابلا للتحديد . فضلا عن ذلك ، حثت على أن يقوم مركز الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، باعتباره المحفل الوحيد في منظومة الامم المتحدة ذا الولاية في مجال العلم والتكنولوجيا ، بإعادة تأكيد نفسه كجهاز ناضج بعيد النظر ، يراد به إزالة الخلافات القائمة حول السياسة العامة وتقديم مساعدة أكثر فعالية للمناقشة الشاملة . وفي هذا الاطار يؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا هذا الموقف ، ويود أن يضيف أنه ينبغي إيلاء أولوية للمشاريع الرائدة في بناء القدرة الذاتية في العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية .

ويسر وفد بلادي أيضا أن الجمعية قررت النظر في هذا البند في هذه المناسبة التذكارية . وأنها حقا خطوة في الاتجاه الصحيح من ناحية أنها تجتذب جميع الاطراف المعنية .

لقد سارت سري لانكا في طريق مشابه تقريبا للطريق الذي سارت فيه الامم التي تربط العلم والتكنولوجيا بالتنمية . وقد عززت مؤسساتها التقليدية المخصصة للبحوث العلمية في مجال الاصلاح الزراعي والزراعة المحلية وفي الجامعات في العقد الاخير المؤسسات التي أوكل إليها العمل في التكنولوجيات التي ظهرت حديثا ؛ وبخاصة في تكنولوجيات المعلومات ، التي تشتمل على تكنولوجيات الحاسب الالي والاتصالات . وقد استُكمِل قطاع المؤسسات بوظائف علمية وتكنولوجية أنشئت على مستوى صنع السياسة .

ومجرى الاحداث هذا من الامور المشجعة للمرحلة التالية عندما يمكن للعلم والتكنولوجيا في التنمية أن يؤديا الى تحقيق منافع كبيرة عن طريق مَن بيدهم زمام الامور على الصعيد الوطني . وقد نبه فخامة رئيس جمهورية سري لانكا الاوساط العلمية والتكنولوجية في البلاد إلى ما يلي :

"لمنفعة مَن يُقصد العلم ؟ ولمَن تقوم التكنولوجيا ؟ إذا كان الجوع لا يمكن القضاء عليه عن طريق العلم ، وإذا كان العلم لا يمكن أن يقضي على المرض والضعف البدني فلا حاجة لنا بذلك العلم . وإذا كانت التكنولوجيا

لا تستطيع القضاء على الفقر والبطالة والعوز ، فإننا لا نكون بحاجة الى تلك التكنولوجيا . وإذا كان العلماء والتكنولوجيون لا يمكنهم توفير الاغاثة للفقير فما حاجة الانسانية بذلك العالِم أو التكنولوجي !"

إن كلمات فخامة الرئيس تبين واقع جزء من العالم تصوره الرواد الذين وضعوا برنامج عمل فيينا . وفي ذلك الاطار أصبح بناء القدرة الذاتية هاما لسري لانكا كما هو الحال بالنسبة لأمم أخرى عديدة .

إننا في سري لانكا نعي تماما مسؤولياتنا في المسائل ذات الاهتمام العالمي في مجال العلم والتكنولوجيا . وتدهور طبقة الأوزون والاحترار العالمي إثنتان من تلك المسائل . لقد صدّقنا على اتفاقية مونتريال ونراقب بشغف المبادرات الجارية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وبقدرتنا وإمكانياتنا للاشتراك في هذا النشاط العالمي نرى أنه يجب تشاطر التكنولوجيات الصحيحة بيئيا . وندرك أن التشاطر في أية تكنولوجيا ، سواء كان كبيرا أو صغيرا ، له آثار كبيرة في السوق العالمية . وهو يبرر وجود هذا المحفل كمكان اجتماع للوصول الى توافق آراء بشأن قواعد عرض وطلب السلع العامة .

لقد حان الوقت للثناء على العقد الأول لبرنامج عمل فيينا . ووفد بلادي يؤيد تأييدا حازما وجهات النظر التي أعرب عنها رئيس مجموعة الـ ٧٧ عندما خاطب الجمعية بعد ظهر اليوم . ويرى وفد بلادي أيضا أنه حان الوقت لنبدأ بشكل حثيث إجراء مسح لهذه المسائل الفعلية التي ظهرت في العقد الأول . فلنتجه الى فهمها وجعل هذه الأرض في العقد المقبل وفي القرن المقبل الكوكب الجذاب حقا كما هي الآن .

السيد فالينيللا (فنزويلا) : (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسر وفد بلادي أن ينتهز هذه الفرصة ليطرح بعض الأفكار بشأن تقييم العقد الأول لبرنامج عمل فيينا .

إن برنامج عمل فيينا يتكون من عناصر موضوعية ثلاثة : تعزيز القدرة الذاتية العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية ؛ وإعادة هيكلة النظام الحالي للعلاقات

العلمية والتكنولوجية ، والإمداد بموارد مالية أكبر . وإذ ندرك الطريقة التي تطورت بها هذه العوامل ، نعترف بأن برنامج عمل فيينا أعطانا دفعة جديدة لتناول الانشطة العلمية والتكنولوجية في بلداننا . ومع هذا ، يجب أن نعترف بأنه خلال هذا العقد الأول ، كان من المستحيل تلبية توقعات عام ١٩٧٩ .

وإننا نفهم أن الحالة الاقتصادية الدولية المعقدة ، وعدم توافر الارادة السياسية لدعم العلم والتكنولوجيا ، وعدم ادراك الحاجة الى إحراز تقدم في هذا المجال كمسألة ذات أهمية قصوى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كلها عوامل جعلت من الصعب تحقيق أهداف برنامج عمل فيينا .

إن العلاقة المتبادلة بين العلم والتكنولوجيا من ناحية ، وتغير الحالة الاقتصادية الدولية من ناحية أخرى ، تنشئ تناقضا ، حيث تتولد صعوبات تؤخر تنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا ، بينما في الوقت نفسه تنشأ فرص جديدة تشجع على إحراز تقدم في العلم والتكنولوجيا . وهذا أعطى دفعة للبحث عن نُهُج وطنية جديدة على المستوى السياسي ترمي إلى الاستفادة من الأوضاع المواتية .

وفي هذا الصدد ، فإن هذا الادراك للعلاقة المتناقضة بين العلم والتكنولوجيا من ناحية والنظام الاقتصادي الدولي من ناحية أخرى ، كما هو الحال في بلد مثل فنزويلا ، عزز ، أو في الواقع كان له أثر على ، اتخاذ قرارات هامة وجّهت الى تعزيز وتدعيم أسس النظام العلمي والتكنولوجي الوطني . وفي الحقيقة . فإن فنزويلا تشارك في وجهة النظر القائلة بأنه لبناء قدرة ذاتية ، فإن من الاهمية الكبرى أن يكون هناك طلب وطني من القطاعين العام والخاص يشجع على إقامة قدرة ذاتية في العلم والتكنولوجيا . ذلك هو السبب في أنه يجب علينا أن نزيد الجهود الوطنية لتشجيع الامداد الحقيقي بتكنولوجيا وطنية - ليس بتجاهل تلك الموجودة بالفعل ، وإنما بمواءمة هذه الجهود مع الواقع الاقتصادي للبلاد .

ومع هذا فإن ندرة تدفقات الموارد وتعقد المشاكل التكنولوجية التي نواجهها الآن يدفعان الى التعاون الحقيقي بين جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي .

إن تقدم العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية ، ولاسيما في امريكا اللاتينية ، قيد منه التطور غير المؤاتي في الحالة الاقتصادية الدولية والعبء البالغ للمديونية الخارجية ، الذي يمكن أن يقضي على القليل الذي تحقق في التنمية خلال السنوات العشر الماضية* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عابدون (السودان) .

هذه الحالة تزيد من أوجه التباين بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتؤدي إلى اهمال الدور الوثيق الصلة الذي ينبغي أن يقوم به العلم والتكنولوجيا في تقدم بلادنا نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولهذا فإن لدى حكومتي قلقا شديدا إزاء مستقبل التقدم في العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية في التسعينيات ، عندما يحدث هذا التراجع الذي لا مثيل له في التطور العلمي والتكنولوجي نتيجة لعوامل معينة مثل الاختلالات النقدية في النظام الاقتصادي الدولي . ولا يمكننا أن ننسى أن أوجه التباين في النظام الاقتصادي الدولي تزايدت في الثمانينيات التي سميت "العقد الضائع للتنمية" وربما تكون هذه التباينات هي التي مكنت البلدان المتقدمة النمو من تمويل بحوثها العلمية والتكنولوجية ومن احراز تقدم فيها في الوقت الذي كانت فرص البلدان النامية محدودة .

وفنزويلا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن القدرة الذاتية يمكن أن تعزز الامداد الحقيقي بالعلم والتكنولوجيا . ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفهم أنه يجب أن نحقق الاستقلالية في التكنولوجيا الحديثة وألا نعتمد فقط على الموارد الخارجية للعلم والتكنولوجيا . يجب أن نوجه جهودنا نحو تشجيع وتقوية القدرة الذاتية للبلدان النامية . وإلا فسيحكم علينا بالاعتماد على الخارج وسنتعرض لتغييرات غير متوقعة في الاقتصاد الدولي ، تتمثل دائما في شكل زيادة التكلفة على البلدان التي تستورد العلم والتكنولوجيا .

يرى وفد بلادي أنه من الضروري توجيه برامج مركز العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأجهزة الأخرى في النظام واعطاء فحوى حقيقية لأنشطة اللجنة الحكومية الدولية بغية ايجاد آلية فعالة وقابلة للتطبيق تشجع القطاعات المنتجة في اقتصاداتنا على الاسهام في هذه الأنشطة . ونحن على استعداد لتقديم تأييدنا المخلص لتحقيق هذا الغرض . وما ذكره السيد دولشي ارناو دي اوزكاتيغوي وزير الدولة للعلم والتكنولوجيا في فنزويلا ، بصفته الشخصية ، في اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير

العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية يبعث على التشجيع في هذا الصدد . كذلك سوف تتولى فنزويلا مع بداية عام ١٩٩٠ رئاسة مجلس أمريكا اللاتينية المعني بالعلم والتكنولوجيا وستوفر الأمانة لهذا المجلس . ويأمل بلدي أن يتمكن من الاسهام في تعزيز هذه الهيئة الهامة للتعاون العلمي والتكنولوجي في منطقتنا .

يجب أيضا أن تعطى أولوية لدفع التعاون الدولي الموجه أساسا إلى توفير الموارد البشرية المدربة تدريبا جيدا . ويجب على البلدان الصناعية أن تضطلع بدور هام في الارتقاء بالحالة الراهنة غير المواتية للبلدان النامية . ويعتقد وفدي أنه من الضروري تشجيع الآليات اللازمة لدعم عملية إعادة التنظيم الصناعي باعتباره خيارا يمكن أن يضمن وجود قدرة ذاتية فيما يتعلق بالتجديد والابتكار . ونعتقد أيضا أن السياسات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا يجب أن تتسق مع السياسات التي تحكم الصناعة والتجارة .

وتلخيصا لما سبق يرى وفد فنزويلا أنه لابد من إيلاء أهمية خاصة ، في الأنشطة المقبلة في ميدان العلم والتكنولوجيا ، للعوامل التالية ، وأعتقد أن معظم البلدان النامية توافق على ذلك .

أولا ، يجب أن نشجع تنفيذ السياسات الحكومية في مجال العلم والتكنولوجيا بغية تسهيل اللامركزية في ادارة العلم والتكنولوجيا حتى نطور الامكانيات اللازمة لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة الذاتية ، وذلك بإنشاء هيئة متخصصة لهذا الغرض .

ثانيا ، يجب توجيه برامج مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابع للأمم المتحدة ، وأنشطة اللجنة الحكومية الدولية نحو اقامة آليات فعالة تتوفر لها جميع عناصر البقاء ، ويمكنها أن تشجع القطاعات المنتجة في اقتصاداتنا على المشاركة في تطوير العلم والتكنولوجيا ، وذلك في إطار سياق يولد الظروف السليمة لدمج الكيانات المعنية بالعرض والطب في مجال العلم والتكنولوجيا .

ثالثا ، ينبغي أن نعزز التعاون الاقليمي في مجال الأنشطة المشتركة لدراسة المشكلات المشتركة وتناولها في سياق عمل حقيقي متعدد الأقطار ، وليس مجرد آليات لتمويل أنشطة وطنية مفردة .

رابعا ، ينبغي أن يستهدف التعاون الدولي في المقام الأول تدريب العناصر البشرية على أعلى مستوى ممكن . ونظرا للصعوبات الاقتصادية التي تواجه معظم البلدان النامية في هذا الوقت سيكون هذا العمل أفضل اسهام له معنى يمكن أن تقدمه البلدان الصناعية للبلدان الأقل نموا نسبيا .

خامسا ، ينبغي دعم التكامل الإقليمي الدولي ، بما في ذلك ترتيب التزامات في خطط العلم والتكنولوجيا الوطنية وذلك لضمان توفر الموارد اللازمة للتنفيذ .

سادسا ، ينبغي أن نشجع اللجان المعنية بالعلم والتكنولوجيا على المستوى البرلماني على العمل باعتبارها هيئات متابعة لتقييم الموارد اللازمة للقيام بهذا العمل .

سابعا ، يجب انشاء لجنة عالية المستوى لتقييم الهيئات المختلفة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي أنشئت لتعزيز التطور في مجال العلم والتكنولوجيا ، وذلك بغية تقييم فاعلية هذه الهيئات وانشاء آليات للأنشطة والجهود الجماعية .

ثامنا ، يجب التفكير في الطرق والوسائل اللازمة لدعم عمليات إعادة التحول الصناعي ، لأن هذا يشكل خيارا تتوفر له جميع مقومات البقاء لضمان بناء القدرة الذاتية في الابتكار والتدريب والاستيعاب التكنولوجي .

تاسعا ، ينبغي أن نقترح خطوط عمل تضمن المزيد من التناسق بين سياسات العلم والتكنولوجيا والسياسات الصناعية والتجارية .

وفي ميدان التكنولوجيات الجديدة ، فإن انشاء المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووفقا لمبادئ برنامج عمل فيينا يكتسي أهمية خاصة ، لأن هذا المركز يعد تعبيرا عن العمل الجماعي في ميدان التعاون الدولي . إن التكنولوجيا الحيوية يمكن أن تسهم

اسهاما كبيرا في تعزيز نوعية الحياة وخاصة في البلدان النامية ، ويجب أن نعترف بأن المجتمع العلمي الدولي قام بدور هام في اقامة هذا المركز . ونحن نقدم تعاوننا في هذا الجهد الهام ونأمل أن تحذو الدول الأعضاء الأخرى نفس الحذو بغية تحسين أداء المركز واستخدام النتائج المفيدة لأنشطته .

وأخيرا يعتقد وفد بلادي أن العلم والتكنولوجيا سيظلان عاملين حيويين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا فمن الأمور التي لا غنى عنها أن نطور امكانياتنا العلمية والتكنولوجية وأن نضعها في خدمة شعوبنا .

السيدة ساوادوغو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أخذت الهوة التي تفصل البلدان النامية والمتقدمة في الاتساع دون توقف في العقود الأخيرة . فبينما يتطور الابداع العلمي والتكنولوجي بسرعة فائقة تزداد الحالة الاقتصادية الدولية ترديا . وحتى الآن لا تزال مشاركة البلدان النامية في الثورة العلمية الحديثة محدودة للغاية ، إذ ظل العلم والتكنولوجيا حكرا على حفنة من البلدان . إلا أن الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة قد أحدثت تحولا جذريا في التجارة ووسائل الاتصال ووسائل الانتاج ودور الانسان في عملية الانتاج .

يكتسي تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أهمية خاصة بالنسبة لحكومة بوركينا فاصو ، إذ أن لهما أثرا على عدة مجالات . أولا ، بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية . ففي هذا الصدد لابد من توفير التكنولوجيات الحديثة للبلدان النامية لتمكينها من تطوير صناعتها وزيادة انتاجيتها الزراعية والقضاء على الفقر والوفاء باحتياجاتها من الطاقة . ثانيا ، للعلم والتكنولوجيا أثرهما على البيئة ، ولاسيما في البلدان النامية . إذ أن شن الحرب على الجفاف والتصحر أمر ملح بصفة خاصة بالنسبة لبلدان نامية عديدة في افريقيا . ويلعب العلم والتكنولوجيا دورا هاما في تطوير وسائل جديدة لمحاربة الجفاف والتصحر .

إن أهمية العلم والتكنولوجيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل البلدان قد ازدادت منذ مؤتمر فيينا المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي عقد عام ١٩٧٩ .

ويسعدني أن أذكر هنا أيضا بأن البلدان غير المنحازة قد توصلت في نيسان/ابريل ١٩٨٦ بنيودلهي ، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ بهراري ، إلى توافق آراء بشأن ضرورة اعتماد سياسة لتبادل الخبرة وتطوير استراتيجية للتعاون فيما يتعلق بالتكنولوجيات الحديثة والتقنيات المتقدمة .

لقد اعتمد مؤتمر فيينا برنامج عمل فيينا الذي يتعلق مقرره الاساسي بتعزيز القدرات الذاتية للدول الاعضاء ، وخاصة الدول النامية . إذ أن التنمية التكنولوجية

والنمو الاقتصادي مترابطان ارتباطا وثيقا . ولا يمكن ايقاف تقدم العلم والتكنولوجيا . لذا ، لابد من ادماجهما في عمليات النمو الاقتصادي المنصف والسلم والاستقرار العالميين . وتحقيقا لهذه الغاية لابد من تعزيز القدرات التكنولوجية والعلمية الذاتية لجميع البلدان وخاصة البلدان النامية .

إن القدرات العلمية والتقنية الذاتية يمكن أن تكون ذات فائدة قصوى لجميع البلدان نظرا لأنها تمكنها من أن تجني فائدة بالغة من التكنولوجيا المستخدمة . فالتكنولوجيا الحديثة تتطور بسرعة وعلى نحو غير متكافئ والهوة بين البلدان النامية والمتقدمة تزداد اتساعا . لهذا السبب نؤيد الفكرة القائلة بأن اكتساب القدرات الذاتية أمر لا غنى عنه لكل البلدان لسد هذه الثغرة المتزايدة تماشيا مع المثل العليا للأمم المتحدة .

لابد من إعادة تأكيد روح برنامج عمل فيينا . فقد أشار تشكيل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابع للأمم المتحدة آمالا عراضا ولاسيما في البلدان النامية لكننا مضطرون اليوم لأن نسلم بأن هذه الآمال لم تتحقق . إذ لم تجر إعادة هيكلة الاطار الدولي للصلة بين العلم والتكنولوجيا والتنمية . لم يبد المجتمع الدولي اهتماما يذكر بإدماج العلم والتكنولوجيا في مبادئ السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الكلية ، لاسيما في ضوء التقدم السريع في أحدث أنواع التكنولوجيات كالالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية وعلوم المعلومات والتوصيلية الفائقة وكلها يمكن أن تُحدث ثورة في وسائل الانتاج ووسائل الاتصال ومن شأنها أن تكون ذات أثر عميق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان نامية عديدة .

إن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لبرنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية يتيح لنا الفرصة لنؤكد من جديد دور اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابع للأمم المتحدة بوصفهما جهازين في خدمة الدول

الاعضاء وأيضا خدمة القضية الحيوية المتمثلة في تطبيق العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية وهي أيضا فرصة لنا لنعيد احياء "روح فيينا" .

إن استعراض نهاية العقد لبرنامج عمل فيينا يمثل تحديا علينا أن نواجهه . وهي فرصة فريدة لكل البلدان التي يمكنها أن تسهم في وضع استراتيجية لادماج العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية ، بهدف تحقيق توافق في الآراء بشأن ايجاد تعاون دولي حقيقي . وهي فرصة أيضا لتقييم المنجزات وتحليل المشاكل الراهنة لكن في نفس الوقت لابد من تقييم الخطوات التوجيهية البناءة بالنسبة للتنفيذ المقبل لمقررات فيينا .

بفضل التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي لم يعد الجفاف يسبب مجاعات في العالم المتقدم لكن ليس هذا هو الحال في البلدان النامية ، وفي المقام الأول في افريقيا . إن الجفاف الكبير في منطقة السهل الذي بدأ في عام ١٩٦٨ مازال موجودا بل وينتشر لدرجة أنه أصبح أخطر جفاف شهده القرن وأحد الأسباب الرئيسية للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وتولي حكومة بوركينا فاصو اهتماما كبيرا للتعاون الدولي في التكنولوجيات التي تؤثر على البيئة وخاصة الجفاف والتصحر المستمرين .

إن بوركينا فاصو - وهي جزء من السهل - أحد البلدان الافريقية التي تأثرت بالجفاف والتصحر تأثرا بالغا . ومن الضروري بالنسبة للبلدان التي تأثرت بالجفاف والتصحر أولا أن تعزز وسائل رصد ومكافحة الجفاف والتصحر الخاصة بها ، ثانيا ، أن تستخدم الاكتشافات العلمية والتكنولوجية استخداما فعالا ، مثل انتقاء الانواع الجديدة من النباتات ونشرها بالوسائل التكنولوجية الحيوية الحديثة واستخدام موارد الطاقة ورصد الجو وتطوير نماذج التوقعات ، وتنظيم المائيات ووضع نماذج للتخزين والاستخدام الرشيدين للمياه .

لهذا السبب تبنت حكومة بوركينا فاصو سياسة وطنية للاصلاح البيئي . وقد بدأ منذ خمس سنوات برنامج واسع للحفاظ على الغابات وإعادة التشجير .

ولئن كان المرء لا يستطيع أن يصحح بين عشية وضحاها المساوئ التي عانت منها البيئة الطبيعية لعقود ، فإن حكومة بوركينا فاصو مقتنعة بأن الجهود التي نبذلها ،

بدعم من الحكومات الاخرى ومنظومة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، ستسهم في اصلاح البيئة في بوركينا فاصو .

أما على الصعيد دون الإقليمي ، تقوم اللجنة الدائمة المشتركة فيما بين الحكومات لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، بوصفها جزءا من الاستراتيجية الإقليمية في النضال ضد الجفاف وتنمية منطقة السهل ، التي اعتمدت في عام ١٩٨٤ ، وصندوق الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، بدور نشط في محاربة التصحر . وقد أضاف الاعتراف بأهمية هذه الانشطة في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠ ، بعدا جديدا إلى هذه الجهود .

وإنها لمفارقة أن برنامج عمل فيينا لم يطبق عمليا أساسا بسبب مشاكل مالية بالرغم مما للعلم والتكنولوجيا من أهمية بالغة بالنسبة للتنمية . فالعلم والتكنولوجيا هما أساس التنمية .

تأمل بوركينا فاصو في أن يتخذ مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التدابير اللازمة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والهيئات المختصة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة ، من أجل اعداد برامج ومشروعات جديدة في مجال التعاون ، وأن يطور البرامج والمشروعات القائمة بالفعل بغية تعزيز القدرات المحلية في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي ، خاصة في مجالات الاعلام والتدريب والتخطيط والتقييم التكنولوجي والتنبؤ والبحوث والتنمية والتطبيق .

من مهمة اللجنة الحكومية الدولية أيضا ، وهي المحفل التداولي الرئيسي لمسائل العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة ، أن تدرس أهم التحديات والامكانيات التي تقدمها الثورة التكنولوجية الجديدة من أجل تنمية البلدان النامية تحقيقا للمصلحة المشتركة من الشمال والجنوب .

ترتبط مشكلة النقل العكسي للتكنولوجيا الى حد بعيد بالأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة . وتؤيد بوركينا فاصو أن يتخذ من التدابير اللازمة والاجراءات المتضافرة على الصعيد الدولي ما يكفل أن تكون هجرة العمالة المدربة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو في اطار ترتيبات تضمن للبلدان المتضررة حماية مصالحها في نقل التكنولوجيا بالشكل المناسب . كذلك فيما يتعلق بالتعاون فيما بين البلدان النامية ، نرى أن التدهور الحالي في الحالة الاقتصادية الدولية يستدعي تعزيز الاعتماد على الذات جماعيا من خلال التعاون الاقتصادي والتكنولوجي ، وتبادل الخبرات ، والتعاون والمساعدة في تطبيق تقنيات جديدة تمكّن البلدان النامية من التغلب على بعض المصاعب التي تواجهها في سبيل الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو .

ينبغي للبلدان النامية ألا تكتفي لنفسها بدور المتفرج السلبي أمام الثورة التكنولوجية . وإنما عليها أن تسعى بنشاط الى تعبئة ومواءمة وتطوير أحدث أشكال التقنيات الجديدة التي تتماشى وسياساتها وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية الوطنية .

ختاما ، ينبغي للأمم المتحدة أن تكثف من أنشطتها في مجال العلم والتكنولوجيا حتى تستطيع أن تلبي الاحتياجات المتزايدة للعديد من البلدان ، وتعزز دور العلم والتكنولوجيا في حل المشاكل المشتركة للبشرية جمعاء . وعلى الرغم من أن التعاون الثنائي في مجال العلم والتكنولوجيا يمثل جانبا مفيدا من جوانب التعاون الدولي ، إلا أنه لا يمكن أن يحل محل التعاون متعدد الأطراف أو أن يستبعده . فهذان النوعان من التعاون يكملان بعضهما البعض .

من الضروري أيضا أن نعزز فعالية منظومة الأمم المتحدة في مجالات حيوية مثل تعزيز الامكانات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية ، وصياغة سياسة متماسكة من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وتوسيع نطاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين جميع البلدان ، وتحسين أداء الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالعلم والتكنولوجيا .

السيد أوبمنسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : تتسارع الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة في خطاها ، وترتفع نوعيا الى مستويات جديدة . ولكنها في نفس الوقت ، تنطوي على تناقضات جديدة وآثار واسعة النطاق لا يمكن التنبؤ بها ، تتهدد بالخطر تطور الحضارة ، بينما تختصر بشدة الوقت المتاح لاتخاذ قرارات بشأن تنمية الاقتصاد العالمي في المستقبل . وقد ازدادت تكلفة الأخطاء المحتملة وبلغت أبعادا لا نهاية لها . وفي ظل الظروف الراهنة ، فان أضمن طريقة لتجنب الخطأ في الحسابات هي توحيد جهود كل أعضاء المجتمع العالمي لادارة التقدم العلمي والتقني لصالح المنفعة العامة .

وكما أكد ميخائيل سيرجيفيتش غورباتشوف في جامعة السوربون ، فإننا :

"قد دخلنا عصرا ينبغي أن تدمج فيه كل جوانب التقدم من أجل صالح البشرية . ولهذا ، فمن الضروري أن نسعى ، وأن نسعى سويا ، لوضع معايير مشتركة للتقدم أثناء الثورة العلمية والتكنولوجية التي لا مناص منها في العصر النووي ، وفيما بعد العصر النووي" .

تعتبر النهضة الحالية لدور الامم المتحدة وسلطاتها وطابعها العالمي شروطا هامة لاستخدامها على نحو أكثر فعالية ، كأداة للتوصل الى توافق آراء عملي فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتقدم العلمي والتكنولوجي .

ولدى منظومة الامم المتحدة القدرة اللازمة لإجراء تحليل منتظم لآثار وآفاق تطوير العلم والتكنولوجيا على الصعيد العالمي ؛ والمساعدة في مجال التبادل التكنولوجي المفيد بين جميع الاطراف بمنأى عن أي أسس أيديولوجية ، ووضع سياسة وقائية علمية وتكنولوجية فعالة تمكّن من تفادي الآثار الجانبية غير المرغوبة للتقدم العلمي والتكنولوجي . وكل هذا ، في رأينا ، يسهل من زيادة إمكانية التنبؤ والاستقرار في الاقتصاد العالمي والتسوية المتوازنة والفعالة للمشاكل العالمية . وفيما يتعلق بالمستقبل ، فقد ننظر في وضع برنامج عالمي للتعاون العلمي والتكنولوجي متعدد الاطراف في اطار الامم المتحدة .

نتناول من نفس الزاوية ، تنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا وتحقيق أهدافه . وفي هذا الصدد ، يجب علينا أن نعزز فعالية هيئات ووكالات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة ، بتنسيق الجهود في مجال المساعدة التقنية وتطوير النهج المشتركة لمعالجة المشاكل العلمية والتكنولوجية العالمية التي تهم كل البلدان .

يؤيد وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الاقتراحات والتوصيات الرئيسية التي وردت في تقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية (A/44/37) ، بما في ذلك الاعتراف بالحاجة الى استغلال التعاون العلمي والتكنولوجي متعدد الاطراف في حسم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية وتعزيز إمكاناتها العلمية والتكنولوجية الوطنية . ونؤيد الدور التنسيقي المركزي الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية في اطار منظومة الامم المتحدة .

كان تقييم التكنولوجيا أحد المسائل الرئيسية التي نوقشت في الدورة العاشرة التي عقدتها اللجنة الحكومية الدولية ، ولم يكن ذلك من قبيل الصدفة . فقد دعت زيادة ظواهر الأزمات المترتبة على استنفاد الطاقات الكامنة في الأساس التكنولوجي من أجل الانتاج المادي إلى ضرورة التحول الى مجموعة نوعية جديدة من التقنيات تقوم على أساس الفهم المتعمق والتحليل العلمي للتفاعلات بين الانسان والطبيعة والمجتمع . ومهمتنا هي تحديد المطالب المعقولة للجنس البشري في ضوء الموارد المتاحة من حيث الطاقة والمواد الخام والمتطلبات السكانية وضمان انتاج الأغذية ، وما الى ذلك .

تحتل مسألة العلاقة بين مسائل الثورة العلمية والتكنولوجية وبين مسائل حماية البيئة ، مكانا خاصا بين الأولويات . ان تدهور الحالة البيئية في العالم ، والتغييرات المناخية ، والآثار المترتبة على الحوادث الصناعية الكبرى ، تعني ضرورة التوصل الى حلول محددة للمشاكل المتصلة بالنموذج التقليدي للتصنيع والمشاكل المترتبة على استخدام تقنيات تبتعد كثيرا عن الكمال .

ومن ثم نأخذ في اعتبارنا قرار اللجنة الحكومية الدولية بأن تعهد الى مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بولاية العمل كنقطة مركزية في تقييم التكنولوجيا داخل إطار الأمم المتحدة من حيث التنسيق مع المنظمات الأخرى ، وأن يستخدم نظام الانذار التكنولوجي المتقدم لتحقيق هذا الغرض .

غير أنه ما زال أمامنا عمل شاق سواء من حيث الناحية العلمية والتكنولوجية البحتة أو على ضوء الحاجة إلى تعديل الخطط الوطنية والأولويات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن الواضح أنه لا بد من البحث عن حل لهاتين المشكلتين عن طريق أكبر قدر ممكن من تنسيق أعمال الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة ، من حيث تقييمها للتكنولوجيا .

ولعله يجدر بنا أن نكون أكثر شجاعة في توسيع مجال تعاوننا في إطار الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التي لها تجربة عملية في هذا الميدان . وسيؤدي هذا التعاون إلى تجنُّب كل ازدواج لا موجب له والعثور على أكثر الوسائل والأساليب ملاءمة لتحقيق الأهداف المحددة . ثم إنه لا يمكننا الاستغناء عن مشورة العلماء والأخصائيين .

وهناك اقتراح بأن يكون الموضوع المضموني للدورة الحادية عشرة للجنة الحكومية الدولية هو "طرق ووسائل ضمان مشاركة البلدان النامية في التعاون الدولي في البحوث المتعلقة بتطوير التكنولوجيا السليمة بيئيا ، ونقل هذه التكنولوجيات على وجه السرعة وبطريقة فعَّالة إلى البلدان النامية" .

وفي اعتقادنا أن المهمة الرئيسية والعاجلة هي إجراء بحوث شاملة على أنواع التكنولوجيا السليمة بيئيا وتطوير تلك التكنولوجيات والعمل بجدية في إعداد الآلية التي تتولى نقل تلك التكنولوجيات إلى البلدان التي لا تملكها . وهناك حاجة واضحة إلى تنسيق هذا العمل وتوسيع التعاون الدولي العملي بالتنسيق الوثيق مع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة . ولا شك في أن أفكارا هامة في هذا الصدد ستظهر في مؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية .

ويثني الوفد السوفياتي على مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، لجهوده من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا ، بما في ذلك التدابير الرامية لتعزيز القدرات المحلية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا في البلدان النامية . ويمكن زيادة فعالية هذا العمل عن طريق إجراء تقييم دوري لنتائج

المشروعات الجاري تنفيذها ، مع مراعاة آراء الدول التي يجري تنفيذ تلك المشروعات في أراضيها .

وهناك عمل مفيد تقوم به الفرقة العاملة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، المنبثقة عن لجنة التنسيق الإدارية ، وهي الفرقة التي تشارك في البحوث التجريبية وفي إعداد التوصيات المتعلقة بتوصيل الخبرة العالمية إلى المستوى الوطني . وفي رأينا أن هذا العمل يجب أن ينسّق جيدا على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي بما يتفق مع مبادئ برنامج عمل فيينا . وسيكون من المهم في الانشطة المقبلة لمركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وغيره من المنظمات ، البحث عن وسائل للجمع المتناسق بين أنشطة المساعدة الفنية بمقتضى برنامج عمل فيينا وبين تحديد المناهج اللازمة لحل المشاكل العالمية للعلم والتكنولوجيا .

وقد ساهم الاتحاد السوفياتي بنشاط في أعمال الامم المتحدة حول هذه المسائل وتعاون معها فيها . فعلماؤنا وخبراؤنا يشاركون بصورة مباشرة ، مثلا ، في إعداد بحوث عن تكنولوجيا الفضاء ، وسيساعدون بكل الوسائل في إعداد توصيات لها أساس علمي في هذا الميدان . كما سيحرصون على أن تكون المعلومات المتعلقة بكل هذه المنجزات متاحة لأعضاء المجتمع العالمي . وكجزء من العمل في هذا الاتجاه ستعقد ندوة كبرى للعلماء والفنيين ورجال الأعمال في موسكو في عام ١٩٩٠ .

وختاما ، أود أن أؤكد أن الاتحاد السوفياتي يهتم على سبيل الاولوية بالمشاركة في الامم المتحدة ، وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة . وقد حصلنا على تفويض بذلك من أعلى هيئة في الدولة السوفياتية - ألا وهي مؤتمر نواب الشعب . ونحن على استعداد للعمل على زيادة فاعلية منظومة الامم المتحدة التي تملك قدرة كبيرة على التعجيل بإدماج الدول في الاقتصاد العالمي وفي نظام تقسيم العمل . وهذه الانشطة هي أيضا مصدر للتعاون العلمي والتكنولوجي الدولي .

السيد مينون (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بداية أن أعبّر عن ارتياح وفدي لنتيجة مداولات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها العاشرة التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٢١ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر هذا العام . وقد أكدت اللجنة مجددا استمرار سلامة برنامج عمل فيينا بعد أن أجرت استعراض نهاية العقد ومن دواعي اغتباطنا أن المجتمع الدولي مجمع على التعبير عن تأييده للأهداف الاساسية الثلاثة لبرنامج عمل فيينا - وهي بناء القدرة المحلية ، وإعادة تنظيم العلاقات الدولية ، وتقوية دور منظومة الامم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا بما في ذلك توفير الموارد المالية .

وقد اعتمد برنامج عمل فيينا في عام ١٩٧٩ بهدف إعطاء شكل ملموس ومحتوى محدد للتعاون الدولي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وكان الوضع الذي تواجهه البلدان النامية في ذلك الحين قاتما ، والوضع الذي نواجهه اليوم أصبح أسوأ مما كان عليه منذ عشر سنوات من جوانب كثيرة . فما زالت البيئة الخارجية التي تضطر البلدان النامية إلى بذل جهودها الإنمائية في ظلها غير مواتية . فهي تتميز بتضاؤل التدفقات في الموارد اللازمة لتمويل التنمية ، وتضخم شبح الحمائية ضد صادرات البلدان النامية واستمرار عبء المديونية الخارجية ، والشروط المانعة والمقيدة لنقل التكنولوجيا ، وهذا مجرد قليل من كثير . وقد تلقت جهود البلدان النامية لبناء قدرتها المحلية في مجال العلم والتكنولوجيا ضربة شديدة نتيجة لهذه البيئة الخارجية المعاكسة .

يضاف إلى ذلك التطور التكنولوجي الذي لم يسبق له مثيل والذي شهده العالم في السنوات الاخيرة . وكان من نتيجة هذا التطور ، أن طرأت تغييرات كبيرة على أنماط الإنتاج والاستهلاك ، تؤدي بدورها إلى تغيير الانماط القائمة للتجارة . وإذا كان التقدم التكنولوجي بشيرا بمنافع للبشرية على المدى الطويل ، فلا بد من إدارته بعناية حتى نضمن ألا يؤدي في الاجلين القصير والمتوسط إلى تفاقم الحالة الصعبة

بالفعل في البلدان النامية . وليس بوسع البلدان النامية أن تتجاهل أو أن تخرج من نطاق الثورة التكنولوجية ، وإلا فإن الفجوة التكنولوجية التي تزداد اتساعا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ستتعمّق بدرجة أكبر . ويصدق هذا على الأخص على المجالات الجديدة والبازغة في العلم والتكنولوجيا مثل الهندسة الوراثية والمواد الجديدة والمعلوماتية ، والالكترونيات الدقيقة ، والتوصيلية الفائقة ، والعلوم المتعلقة بالإنسان الالي . وينبغي أن أسارع إلى القول بأن جهود البلدان النامية لتطويع تلك المجالات الجديدة والاستفادة بها محليا ، إنما تستهدف في المقام الاول تحسين مستوى معيشة شعوبها وتلبية احتياجاتها الاساسية . ومن ثم فلا غنى عن تمكين البلدان النامية من المشاركة في الثورة التكنولوجية الجارية والاستفادة منها .

وعلى الرغم من البيئة الخارجية المعاكسة ، فقد بذلت البلدان النامية جهودا جبارة لبناء قدراتها المحلية . وإذا ضربنا مثلا ببلدي ، فإننا زدنا المبالغ المخصصة في الميزانية للابحاث والتطوير من نحو ٠,٦ في المائة في الخمسينيات إلى حوالي ٣,٠ في المائة في أواخر الثمانينات .

وهذا يزيد زيادة كبيرة على هدف ١ في المائة المقترح في برنامج عمل فيينا . وهناك استثمارات ضخمة استخدمت في إقامة شبكة من مراكز الأبحاث والمختبرات والمعاهد المرموقة ، بالإضافة إلى توفير الدعم لتعليم العلوم في المدارس والجامعات . وهذه الاستثمارات المستخدمة في الهياكل الأساسية قد استكملت باستثمارات في تطوير الموارد البشرية وذلك بتوفير فرص التدريب ، وإعادة التدريب والنهوض بالمهارات ، ومن بين المطالب المتنافسة على الموارد ، فإن ميدان العلم والتكنولوجيا قد يعاني في بعض الاحيان . ولو توفّرت مساعدة دولية أكبر لساعدت البلدان النامية على تكريس اهتمام أكبر لتنمية قدراتها الذاتية .

إننا نعلّق أهمية كبيرة على توفر التمويل للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية في إطار العمل الدولي متعدد الاطراف . وأحد مظاهر ذلك إسهامنا المنتظم ، بالرغم من تواضعه في صندوق الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية . إننا نحث البلدان القادرة على المساهمة ، لا سيما البلدان المتقدمة النمو ، على زيادة مساهمتها في الصندوق وأنشطة المنظومة عامة في هذا الميدان . وهذا من شأنه أن يضمن التنفيذ الشامل لبرنامج عمل فيينا .

وبوحي من الروح ذاتها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي ، فقد شاركنا بنشاط ، وأحيانا اتخذنا زمام المبادرة ، في الأنشطة متعددة الاطراف على المستوى الاقليمي وفي برامجنا التعاونية الثنائية . وأنه ليشرفنا استضافة المركز الدولي للهندسة الجينية والتكنولوجيا الحيوية ، الذي أنشئ بهدف توصيل ثمار التكنولوجيا الحيوية إلى البلدان النامية . ولقد عقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة مركز العلوم والتكنولوجيا التابع لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في أيلول/سبتمبر من هذا العام . واعتمدت في ذلك الاجتماع تفاصيل برنامج العمل وآلية التمويل وغيرها . إن المركز سيضع أساسا راسخا للتعاون بين البلدان النامية والنهوض بالعمل المشترك في مجال العلم والتكنولوجيا . وإنني التمس من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن تقدم أقصى مساعدة ممكنة للمركز والجهود التي يضطلع بها .

وقد تشرفت الهند باستضافة اجتماعات اللجنة الاستشارية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٨ . وهذا وفّر للمجتمع العلمي عندنا فرصة ذهبية للتفاعل مع أعضاء اللجنة الموقرين وتبادل وجهات النظر معهم حول مجموعة كبيرة من المسائل التكنولوجية والعلمية : ويسرنا أن نشير إلى أن اللجنة الحكومية الدولية قد اتخذت قرارا بتشجيع اللجنة الاستشارية على الاجتماع ، كلما أمكن ذلك ، في البلدان النامية بغية إتاحة فرص لمثل هذا التفاعل الحفّاز . ويسرنا أيضا أن اللجنة الاستشارية طلب إليها التقدم بمساهمة ملموسة للجنة المخصصة الجامعة بشأن التحضير للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع .

ويشعر وفدي شعورا قويا بأن على الاستراتيجية الدولية للتنمية في التسعينات أن تشتمل على العلم والتكنولوجيا كأحد العناصر الرئيسية المكوّنة لها . وهذا من شأنه أن يبين الاهمية المستمرة التي يعلقها المجتمع الدولي في هذا الميدان المتعلق بتنمية البلدان النامية والحاجة إلى مساعدة دولية مستمرة لجهود البلدان النامية في هذا المجال . إن الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية يجب أن تتضمن أهدافا والتزامات محددة يوافق عليها المجتمع الدولي في هذا الميدان* .

إن مسألة نقل المعرفة العملية العلمية والتكنولوجية بشكل أسرع إلى البلدان النامية اكتسبت أهمية متزايدة مؤخرا . وقد انعكس ذلك في الشعار المضموني الذي اختارته اللجنة الحكومية الدولية في دورتها الحادية عشرة ، وهو "السبل والوسائل الكفيلة بمشاركة البلدان النامية في التعاون الدولي من أجل الابحاث المعنية بالتكنولوجيات السليمة بيئيا وتطويرها ، والنقل السريع والفعّال لهذه التكنولوجيات إلى البلدان النامية .

ومما يبعث على الاسف أن مدونة قواعد السلوك الدولية بشأن نقل التكنولوجيا لم يتم إبرامها بعد . ومع ذلك ، فإن انفجار الوعي بالتاثير البيئي المترتب على التكنولوجيات جعل من المحتم عدم إعاقة البلدان النامية في جهودها للحصول على

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد بولاك (بولندا) .

تكنولوجيات سليمة بيئيا ، سواء بسبب التكاليف التي تحول دون ذلك أو القيود الموضوعية على أساس حماية حقوق الملكية الفكرية . وفي الواقع ، ينبغي تمكينها من اكتساب واستيعاب التكنولوجيات المفيدة للبيئة وذلك بسعر التكلفة وبشروط تفضيلية وغير تجارية ، إذا عقدنا العزم على ترجمة الاقوال إلى أفعال فيما يتعلق بالتزامنا الجدّي في حماية البيئة .

ونظرا للاهمية التي نعلّقها على هذه المسألة ، تقدم رئيس وزرائنا ، السيد رجيف غاندي ، في الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر التاسع لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في بلغراد في الشهر الفائت ، باقتراح يتضمن إنشاء صندوق لحماية الكوكب تحت إشراف الامم المتحدة . وهذا الصندوق ، الذي ستسهم فيه جميع البلدان ، باستثناء البلدان الاقل نموا ، بنسبة مئوية من دخلها القومي العام ، سيستخدم للحصول على تكنولوجيات سليمة بيئيا وتطويرها وجعلها متوفرة للجميع . وهذه الالية من شأنها الجمع بين الجهد العالمي المبذول في هذا المجال المهم والاولويات والقدرات والحاجات التي تتطلبها البلدان النامية والمتقدمة على السواء . وإنني على ثقة بأن الجمعية العامة ستقدم دعمها لهذا الاقتراح الذي يمثل جماع الالتزام والجهد في هذا المجال للعالمين النامي والمتقدم النمو .

في الختام يودّ وفد بلادي أن يوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار ا (١٠) الذي تقدمت به اللجنة الحكومية الدولية .

السيد لومرلي (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء .

يعلم الجميع أن البعد العلمي والتكنولوجي لم يهمل في أي سياسة من سياساتنا ، القومية أو الاوروبية ، المتعلقة بتقديم مساعدات التنمية . ولا نرى هنا كيف يمكن القيام بمبادرات محددة تتعلّق بالتعاون دون إيلاء الاعتبار الواجب للعوامل التكنولوجية . لذلك فإن المجموعة الاوروبية توّاقة ، وهذا مفهوم ، لان ترى الذكرى العاشرة هذه وهي تسفر عن عدد من التغيرات المفيدة طبعا . إننا نشعر أنه من الاهمية

بمكان أن نفعل أكثر من تقديم كشف الحساب ، خاصة عندما يكون بيت القصيد توزيع المسؤوليات على الدول أو مجموعات من الدول . لذلك أنوي التعليق على التباين بين صلة الأهداف التي نسعى إليها والطبيعة المحدودة للخطوات المتخذة لحد الآن ، قبل تقديم وصف للنهج العملي الذي نشعر أنه ضروري للمستقبل .

يكشف تحليل السنوات العشر الماضية التباين بين التقدم المحرز منذ اجتماع فيينا والحقائق التي أثبتت ، أحيانا بشكل صارخ ، أهمية مشروعنا . إن النتائج المتواضعة المحرزة يجب أن تقودنا إلى التفكير بالأخطاء التي وسمت خططنا .

إن الأخطاء المفهومية تبدو لنا وكأنها توضح النكسات التي يمكن أن يمنى بها أي مجهود فعّال في المذهبية في هذا المجال . إن سرعة التغير العلمي ، التي تعجز إلى حد كبير في أن تكون نذيرا ، تعني أن التوقعات لم تعط أكلها في معظم الأحيان . إن بعض التقنيات الرفيعة التي يروّج لها لم يحالفها الحظ . والتكنولوجيات القابلة للنقل ليست موجودة في كل مكان . وهي أقل شيوعا مما كان يعتقد .

أخيرا ، إن النجاح القوي الذي أحرزته بعض البلدان أو الذي أحرز في فروع معينة من النشاط قد أثبت أنه يمكن إحداث آثار كبيرة بتكنولوجيات بسيطة نسبيا . وهكذا ، فإننا نرى أوجه قصور النهج الذي يرى أن التحديث يتعين أن يتحقق من خلال التكامل السريع للاكتشافات التي يحققها نقل التكنولوجيا . والحقائق الاقتصادية تخبرنا أن العملية تدريجية ومحلية - بغض النظر عن نظرية القفزات النوعية .

ونحن ندرك أيضا الاخطاء العملية التي وقعت في عملية فيينا ، حيث أن تلك الاخطاء بُحثت في الدورتين الاخيرتين للجنة الحكومية الدولية .

أولا ، يتعين ملاحظة أن العلم عنصر موجود دائما في التنمية ، ولذلك لا يمكن ببساطة لاية منظمة متخصصة واحدة أن تتحكم فيها .

ثانيا ، نرى أن هناك خطأ آخر يتصل بالاختيار بين العرض والطلب في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي . تؤدي بعض استراتيجيات العرض الى تحويل الموارد البشرية والمادية المحدودة في البلدان النامية الى أنشطة انتقيت على ضوء معايير ما كان ينبغي لها أن تستخدمها . وقد أكد تقرير الامين العام المؤرخ في ٧ تموز/يوليه من هذا العام على هذه النقطة ، التي نعتبرها حرجة .

وعلاوة على ذلك إن مواءمة الخطوط الارشادية للعمل على صعيد المنظومة بأسرها عملية لا يستغنى عنها للتنفيذ المنتظم . فتلك المواءمة تستلزم قيام حوار أفضل بين المنظمات المعنية .

كما وقعت أخطاء في تعريف الانقسام بين الشمال والجنوب . فقد شهد عدد من البلدان تطورا علميا وتكنولوجيا عريض القاعدة ، في حين أن لدى البعض الآخر يتوفر عدد كبير من الخبراء . ويمكن للتعاون بين دول الجنوب ، بل وينبغي له ، أن يطور في هذا المجال بالذات .

وفضلا عن هذه الاخطاء ، ينبغي لنا أن نأخذ في الحسبان أنماط التنمية الجديدة والاساليب التي استكشفت منذ عام ١٩٧٩ . وتوضح انماط التنمية الجديدة أن تقدم عدد من البلدان في العالم النامي قد سار جنبا الى جنب مع إدماج التكنولوجيات الجديدة

ومعدل الاستثمار العلمي المستمر في هذه البلدان . وفي هذا التطور المحلي ، كان نشر المعلومات ونوعية القوة العاملة واستراتيجيات الاستثمار سمات مشتركة للتجارب الناجحة . وعليه ، فإن الحدس في فيينا المتصل بمفهوم التنمية المحلية كان هاما وصحيحا .

إن تعدد الطرق التي فُتحت قبل عشرة أعوام إسهام آخر أضيف الى مؤتمر فيينا . وما من شك أنه ينبغي أن تعزى بعض النتائج العملية الى الروح التي سادت العقد . فقد قام مركز الامم المتحدة بإعداد البحوث التي مكنت من ذلك . ومشاكل تحديد دوره وتركيز أنشطته وعلاقاته مع المنظومة مشاكل حقيقية جرى بحثها مرارا وتكرارا . ومن الانصاف أن نتذكر اليوم الافكار التي أطلقها المركز وأنشطته في مجال المنشورات . وفي الدورة الاخيرة للجنة الحكومية الدولية تمكنا من تقييم نطاق إعادة التوجيه التي ابتدأت قبل بضع سنوات وينبغي لها أن تستمر ، خصوصا ، كما نرى ، من خلال تحويل الهيئة الى لجنة خبراء .

إن الوعي المتزايد من جانب المعنيين بصورة أساسية بالبعد العلمي والتكنولوجي لمشاكل تنميتهم يمكن أن يكون أكبر إسهام إيجابي لمؤتمر فيينا . ويتعين على أقل البلدان نموا أن تشارك في هذه الصحوة .

والاحظ أيضا في اعادة قراءة تقرير مؤتمر فيينا أن المرء يشعر بأن العديد من الاجراءات التي أوصي باتخاذها قد اتخذت بصورة فورية . وأخص بالذكر فقط حالة دول المجموعة الاوروبية ، وأتذكر أنه جرى قبول عدد كبير من طلاب البلدان النامية في مراكزنا التدريبية والبحثية ، كما قام تعاون بين مراكزنا ومراكز مماثلة في الجنوب . وتؤكد برامج مساعدتنا الانمائية أيضا على تحسين القدرات المحلية .

وفي نفس الوقت ، ساعدت أنشطة هيئات عديدة في منظومة الامم المتحدة ، وفي منظمات اقليمية وغير حكومية على تعزيز الوعي بالبعد العلمي والتكنولوجي للتنمية . وبعكس الذين يشعرون أنهم كانوا يحرثون في البحر ، فإن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية تفضل أن تلاحظ التطورات الايجابية في السنوات العشر الماضية وترسم منها صورة للمستقبل . وفي الواقع ساختتم بياني بآرائنا حول المستقبل .

إن العديد من الخطوط الارشادية التي أوصينا بها مستقاة من الدروس التي تعلمناها من الماضي القريب . ونحن نؤمن أن مبادرة فيينا تستحق المتابعة ، ولكن ليس دون بذل جهود تضمن الواقعية والوضوح .

ونحن نرى أن الطبيعة المساعدة لانشطة الامم المتحدة هي المبدأ الاساسي ؛ وينبغي لها إذا ما احترمت أن تضمن الاتساق الذي لم يكن متوفرا حتى الآن . وبالطبع ، إن الانشطة المساعدة ليست ثانوية . ويمكن لمركز الامم المتحدة أن يقوم بدور تنسيقي مفيد ، خصوصا في الحيلولة دون ازدواج الانشطة - وبالطبع ، دون خلق أنشطة جديدة تنبع من شعور متحمس في غير مكانه .

يمكن للدور التنسيقي أن يكمل بصورة مفيدة عمل المركز في نشر القضايا - وهو عمل نقدر نتائجه كما سلف لي أن قلت . وستكون البلدان النامية المستفيد الاول إذا قدم المركز المشورة لها بناء على طلبها . وبوسعه أن يوجهها الى الوكالات المتخصصة المختصة بدلا من أن يحاول الاضطلاع بنفسه بالمهام المطلوبة ، الامر الذي قد يزيد من عبء عمله .

فبالاضافة الى هذا الجانب من أنشطة المركز ، الذي يمثل ضمير المنظومة - فإن لانشطة الوكالات المتخصصة اهمية خاصة أيضا في العديد من المجالات . ويمكن تعزيز أنشطتها إذا جرى تنسيقها مع المبادئ التي ستكون صياغتها من أولى الانشطة التي سيضطلع بها في السنوات القادمة . ويبدو أن المركز هو أشد المحافل تخصصا لمناقشة وصياغة هذه المبادئ .

ونحن نرى أن المجال الثاني الذي يحتاج الى استعراض سريع هو توضيح فكرة تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية . فبالنسبة للعنصر المحلي ، يبدو أن الوثائق التي تلقيناها تعكس نمط تفكير يستند استنادا مفرطا الى الاسس النظرية . وقد أبرزت خبرة البلدان التي أخذت بالتصنيع مؤخرا معالم ما يسمى بالقدرة المحلية ، التي تجسدت في نوعية القوة العاملة والتكيف للتغير التكنولوجي وتقبل المجتمعات لها .

والمجال الآخر الذي يحتاج الى توضيح هو وضع تعريف أدق للعلم والتكنولوجيات المعنية . وتوضح تجربة الماضي القريب أن الاحتياجات الفعلية لكل بلد نام ينبغي أن تكون هي المعيار الاساسي . وفي الواقع إن تنوع التكنولوجيات في العديد من البلدان يتعارض مع الإفراط في التبسيط . والاقتراحات الواردة في تقارير الامم المتحدة الاخيرة بشأن عدد محدود من مجالات التخصص التي من الاسهل الوصول إليها بحكم طبيعتها اقتراحات معقولة . ويبدو أنها موجهة صوب أقل البلدان نموا ، التي يجب أن تكون موضع قلق بالنسبة لنا .

وختاما ، أؤكد استعداد المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها لمواصلة التعاون القائم ، وتطويره من أجل دعم كل من يرغب في المساعدة في استخدام العلم والتكنولوجيا لاغراضه الانمائية .

السيد صفارتبرغ (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الاربعة : الدانمرك ، والسويد ، وفنلندا ، والنرويج .

كان مؤتمر فيينا واحدا من المؤتمرات الكثيرة التي انعقدت في السبعينات بشأن المسائل العالمية مع التركيز على مشاكل البلدان النامية . وقد تمخض المؤتمر ، بعد مفاوضات طويلة وصعبة ، عن برنامج عمل موسع . وكان أهم شيء، في نظرنا ، حقيقة ضمان دور مركزي للعلم والتكنولوجيا في المناقشات الدولية حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية .

وتنوعت الآراء حول مسألة كيف يتسنى تناول المسائل المتصلة بالعلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية داخل منظومة الامم المتحدة . وسنقتصر على الاشارة الى المناقشات التي جرت مؤخرا حول إعادة هيكلة الامم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية . ونحن نتطلع الى متابعة هذه المناقشات بغية تحسين أنشطة منظمة الامم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا . وأي تغيير في التنظيم أو وسائل التنفيذ ينبغي أن يستهدف استخداما أفضل للعلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، ودورا أكثر تحديدا لهذه المسائل داخل منظومة الامم المتحدة .

واللجنة الاستشارية التي تجتمع على مستوى الخبراء جاءت بإضافات ذات قيمة مهنية عالية . والآن ، تجتمع اللجنة الحكومية الدولية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية مرة واحدة فقط كل سنتين ، وازدادات أهمية اللجنة الاستشارية . وينبغي استغلال ولاية اللجنة الاستشارية أكثر من ذي قبل . وأنه يمكن ، في رأينا ، أن يطلب منها تحديد المسائل التي ينبغي أن تكون لها الاولوية في أية مشاركة للامم المتحدة في المستقبل . ومهمة اخرى قد تكون تغذية مركز العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية بالمعلومات فيما يتعلق بأنشطته ؛ مع مراعاة الطابع غير السياسي للجنة الاستشارية .

ويضطلع المركز بمسؤولية كبيرة ، هي أن يوفر ، في حدود ولايته ، مضمونا لمقررات اللجنة الحكومية الدولية ، ويمثل المركز مع اللجنة الاستشارية ، وصندوق الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الاستمرارية داخل الامم المتحدة في مجالات العلم والتكنولوجيا . ويتزايد الطلب على الاولويات . فقد عهدت اللجنة الحكومية الدولية الى المركز بمهام تنسيق أنشطة الامم المتحدة في مجالات العلم والتكنولوجيا وما له أهمية خاصة في هذا السياق العلاقة بين المركز ، وصندوق الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . ويؤدي المركز هنا ، بولايته ومنظوره ، دورا هاما في تقديم إسهام قيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في الانشطة التي يقوم بها في البلدان النامية ، وخاصة البلدان الاقل نموا . ويتعين على المركز أن يكشف جهوده لتشمل تلك البلدان ، ولا سيما في افريقيا ، وأن يحاول تطوير استراتيجية للتنمية ونقل التكنولوجيا تمكنها من الوفاء باحتياجاتها الخاصة .

ومع ذلك ، فالصندوق ليس مصدر التمويل الوحيد للانشطة المتصلة بالتكنولوجيا . وبالفعل ، فإن جزءا كبيرا من الانشطة التي يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي تشتمل على مكونات تكنولوجية هامة ، ويبدو أن من المشروع أن نتساءل ما إذا كانت هناك حاجة . بالفعل ، الى صندوق مستقل للعلم والتكنولوجيا .

وفيما يتعلق بالجوانب الاخرى لتنفيذ برنامج عمل فيينا ، تعن لنا التعقيبات التالية .

يصح القول إن النتائج التي تم التوصل إليها خلال السنوات العشر منذ مؤتمر فيينا تقصر كثيرا عن الاهداف الواردة في البرنامج . مع ذلك ، اتخذت خطوات لتطوير التكنولوجيات ونقلها وتطبيقها في كثير من المجالات . منها ، على سبيل المثال ، الزراعة والصحة ، حيث قدمت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية إسهامات كبيرة . ومن بين منظمات الامم المتحدة الاخرى التي تضطلع بانشطة هامة في مجال العلم والتكنولوجيا منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومؤتمر

الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) . وقد بُذلت جهود كبيرة ، وإن لم تتجاوب دائما وبالكامل مع توقعات برنامج عمل فيينا . وكثيرا ما شرع في الانشطة من أساس متواضع نسبيا عندما نظر اليها بالنسبة للمطالب العالية التي واجهت منظومة الامم المتحدة . ونعتقد أنه من المهم مراعاة أن الدعم الدولي للعلم والتكنولوجيا ، سواء كان ثنائيا أو متعدد الاطراف ، لا يتوقع له أن يلعب أكثر من دور الحافز في دعم الجهود التي تبدو مبشرة .

ومع أخذ النطاق العريض والمتزايد باستمرار للتكنولوجيا المختلفة في الاعتبار ، ليس هناك مؤسسة واحدة ، مهما كانت غنية ، يمكنها أن تغطي على نحو ملحوظ أكثر من جزء ضئيل من التكنولوجيات المتوفرة حاليا . وعدد الوكلاء النشطين الكبير والموارد المحدودة المتاحة يجعل من الضروري بذل جهود مستمرة لضمان حسن سير الانشطة والتنسيق بينها ، وانتقاء المهام التي تلائم منظومة الامم المتحدة على نحو أفضل .

وفيما يتعلق ببعض العناصر الرئيسية لبرنامج عمل فيينا ، فإننا نقدم التعقيبات الموجزة التالية .

نرحب بمشاريع القرارات التي وافقت عليها اللجنة الحكومية الدولية ، والواردة في تقريرها (A/44/37) فهي تبرز ، من بين جملة أشياء ، أهمية التعاون الدولي في تعزيز بناء القدرات الذاتي في البلدان النامية .

وهي تشدد ، كذلك ، على وجوب تعزيز الجهود التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة بالفعل . ونعتقد أنه ينبغي الاستمرار في العمل الذي يبدأ داخل المركز ، بالافادة من التجارب المكتسبة من حوار السياسة الوطنية ، والبعثات المشتركة بين الوكالات الموفدة الى البلدان النامية منفردة .

ولتمكين الامم المتحدة من تقديم أفضل إسهام ممكن ، يجب زيادة تعزيز التنسيق بين الهيئات الادارية للمنظمات داخل المنظومة . وقد تم توضيح الطرق الملائمة لتحقيق هذا في واحد من مشاريع القرارات المعروضة علينا . ونحتاج الى المتابعة المستمرة لبرامج منظومة الامم المتحدة وانشطتها بغية تحقيق الاهداف والمقاصد الموضوعة .

وفي مجال الاعلام ، اتخذت اللجنة الحكومية الدولية في مرحلة متقدمة مبادرات مقصود بها تزويد البلدان بأساس افضل لنظر المسائل المتصلة بالعلم والتكنولوجيا . ويبدو أن نظام إنذار التكنولوجيا المتقدمة ، بين جملة أشياء ، ذو أهمية خاصة في تعزيز بناء القدرات الذاتي . ولذلك ، فإننا نرحب غاية الترحيب بالمتابعة والتحسينات المقترحة في مشروع القرار .

قبل أن اختتم أود أن أضيف أن بلدان الشمال تؤمن إيمانا عميقا بأن القضايا المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا لها أهمية قصوى بالنسبة للتنمية في العالم الثالث . إن النضال من أجل تفهم أعمق لأسباب الفقر وتدهور البيئة لابد أن يستمر بلا هوادة .

ولهذا لا بد أن تعطي الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة دائما دورا هاما لتلك القضايا في الأعمال التي تضطلع بها مستقبلا وفي مناقشاتها المتعلقة بالتنمية .

السيد ألينكار (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد برنامج عمل فيينا أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة . فبالرغم من العقبات التي يواجهها المجتمع الدولي في العقد الحالي تحتل قضية تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مكانا ثابتا في جدول أعمال الأمم المتحدة بصفتها بعدا أساسيا لتعزيز التنمية .

وتفخر البرازيل بقيامها بدور فعال في مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي عقد في فيينا عام ١٩٧٩ ، عن طريق مساهمة وفدها في المناقشات وفي النتيجة النهائية وكذلك عن طريق المهام التي اضطلع بها أحد دبلوماسييها المرموقين السفير الراحل جواو فرانك داكوستا الذي احتل منصب الأمين العام للمؤتمر . إن وفد بلدي يشيد بذكراه اليوم إشادة خاصة .

بعد مرور عشرة أعوام على مؤتمر فيينا تزودنا هذه المناقشة بفرصة طيبة لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بمبادئ برنامج عمل فيينا وأهدافه . ومن المؤسف أنه بالرغم من التقدم التكنولوجي الهائل المحرز خلال العقد الحالي تتدهور فعلا حالة البلدان النامية بالمقارنة بعام ١٩٧٩ . وقد كان للأزمة الاقتصادية والمالية التي أصابت البلدان النامية في الثمانينات أثر سلبي عنيف على حجم الاستثمار المسخر للبحوث العلمية والتنمية التكنولوجية في هذه البلدان . لقد تسببت الأزمة الاقتصادية فعلا في توسيع الهوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

ومن المحزن أن التوقعات التي بزغت في أعقاب مؤتمر فيينا عام ١٩٧٩ حل محلها التحقق من أن الابتكار التكنولوجي يمثل بعدا هاما في اندماج أسواق البلدان المتقدمة النمو وكذلك في تهميش اقتصاديات البلدان النامية .

ومن المفارقات أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتطوير قدراتها التكنولوجية وإقامة صناعاتها المتقدمة وفقا لقواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة المتعلقة "بالصناعات الوليدة" كثيرا ما تصاب بالإحباط نتيجة للتدابير التي تتخذها من جانب واحد بعض البلدان المتقدمة النمو مما يتعارض مع تلك القواعد المتفق عليها عالميا . وبالإضافة الى ذلك فإنه ، بحجة المحافظة على الامن الدولي ، تقام الحواجز في طريق البلدان النامية لمنعها من الوصول الى التكنولوجيات الجوهرية لتنميتها .

إن الاهتمام الحالي بحماية البيئة يعزز مبادئ برنامج عمل فيينا وأهدافه . ونجاح أية استراتيجية لحماية البيئة يعتمد على وجود القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية في البلدان النامية وعلى كفالة توصل هذه البلدان الى التكنولوجيات النظيفة .

إن الشروع في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع وعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبصفة خاصة لإعادة إحياء النمو والتطور الاقتصاديين للبلدان النامية ، سيتيحان فرصة فريدة لتعزيز دور الامم المتحدة في التوصل الى الاهداف التي اتفقنا عليها جميعا منذ عشرة أعوام . ولهذا فإن اللجنة الحكومية الدولية ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية يحتاجان الى التدعيم والتعزيز لكي يساعدانا في الاضطلاع بهذه المهام وفقا للالتزامات التي تعهدت بها جميع الدول الاعضاء عام ١٩٧٩ .

ويرى وفد بلدي أن أثر التطورات العلمية والتكنولوجية والتعقيد الذي يكتنف التعاون في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية يستحقان مكانا بارزا في المناقشات الجارية داخل الامم المتحدة .

لقد قامت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الأخيرة باستعراض لبرنامج عمل فيينا بمناسبة انتهاء العقد . وفي ذلك الوقت قررت اللجنة بتوافق الآراء أن توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار في هذا الصدد . ويؤيد وفد بلدي النص المتفق عليه في ذلك الوقت ويأمل أن توافق عليه الجمعية العامة دون تصويت .

وإذ أختتم بياني ، أود أن أؤكد من جديد مصداقية برنامج عمل فيينا . إن التباينات على الصعيد الدولي أكثر وضوحا اليوم بل وأكثر ازعاجا مما كانت عليه منذ عشرة أعوام . وهذا يجعل تحقيق مبادئ برنامج عمل فيينا والتوصل الى أهدافه أكثر إلحاحا بالنسبة لسعينا الى تحقيق مستقبل أكثر إشراقا للبشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات الخمسة ١ (د - ١٠) ألف الى هاء التي أوصت باعتمادها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الفقرة ٣ من تقريرها (A/44/37) .

هل اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشاريع القرارات ؟

اعتمدت مشاريع القرارات ١ (د - ١٠) ألف الى هاء (القرار ٤٤/١٤ ألف ـ هاء) .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠